رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الإبتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية إحتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله فنحن لن نساوم على إلتزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي من أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والإحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مباديء العمل وخدمة الزبون وسرعة إتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق إلتزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسئوليات والأداء الجيد في نفس الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المجدين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على إستخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تعيننا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية بإستمرار ، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

مصرفيـة مشرقــة
نضع نصب أعيننـا إتاحـة مستقبـل مشرق ومزدهر لعملائنا ولعائلاتهم، ولأجل ذلك سوف نبذل كل مافي وسعنا لينعموا بالأمان والإستقرار المالي، يعيشون من خلاله بالراحة والرفاهية.

المحتـويات

٠٤ المؤشرات المالية
٠٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٠ أعضاء مجلس الإدارة
١٢ تقرير الإدارة التنفيذية
٢٠ الإدارة التنفيذية
٢٢ إستعراض النتائج المالية
٢٦ إدارة المخاطر
٢٩ أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح
٣٦ تقرير مدققي الحسابات
٣٨ الميزانية الموحدة
٣٩ قائمة الدخل الموحدة
٤٠ قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة
٤٢ قائمة التدفقات النقدية الموحدة
٤٣ إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

تماســـك

شهد بنك البحرين والكويت سنة مالية ناجحة من خلال تحقيق تقدم إستراتيجي متميز وأداء مالي متين وتطورات تنظيمية هامة.

صافي الربح العام
ملايين الدنانير

أرباح الأسهم
نسبة مئوية

مصروفات/إيرادات
نسبة مئوية

الحقوق
ملايين الدنانير

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
ملخص بيان الدخل مليون دينار بحريني					
صافي دخل الفوائد	٢٥,٥	٢٦,١	٢٩,٥	٣٥,٧	**٤٢,٢**
إيرادات أخرى	١٦,٢	٢١,٤	٢٣,٦	٢٠,٢	**٢٢,٢**
مصروفات تشغيلية	١٩,٩	٢٢,٠	٢٣,٢	٢٣,٨	**٢٦,٧**
صافي الربح العام	٢٠,٠	٢٣,٣	٢٥,٧	٢٩,٣	**٣٢,٨**
أرباح الأسهم	٪٢٧	٪٣٠	٪٣٥	٪٣٥	**٪٤٠**
ملخص الميزانية العمومية مليون دينار بحريني					
مجموع الموجـودات	١,٢١٥	١,٣١٤	١,٤٢١	١,٤٩٩	**١,٦٩٤**
صافي القروض	٥٣٧	٦٥٩	٧٦٥	٧٩٥	**٩٣٨**
إستثمـارات	٣٨٦	٤١٥	٤٠٧	٤٩١	**٤٩٥**
ودائـع	٧٦٠	٨٢٣	٨٩٠	٩١٧	**١,٠١٨**
قروض الأجل	٨٥	٣٨	-	-	-
ودائع من البنوك متوسطة الأجل	-	٤٧	٩٤	٩٤	**٢٣٦**
الحقوق	١٣١	١٤٢	١٥٨	١٧٣	**١٨٨**
الربحيـة					
العائد على السهم الواحد (فلس)	٣٥	٤١	٤٥	٤٦	**٥٢**
نسبة مصروفات التشغيل للإيرادات	٪٤٧,٧٠	٪٤٦,٣٠	٪٤٣,٧٠	٪٤٢,٥٧	**٪٤١,٤١**
نسبة العائد على متوسط الموجودات	٪١,٦٦	٪١,٨٣	٪١,٨٣	٪١,٨٦	**٪١,٨٦**
نسبة العائد على متوسط الحقوق	٪١٦,١٠	٪١٧,٨٠	٪١٧,٨٠	٪١٨,١٥	**٪١٩,١٣**
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	٢٨,٣٤١	٣٢,٧٣٩	٣٦,٥٧٨	٤١,٨٣٧	**٤٣,١١٥**
رأس المـال					
ملاءة رأس المال	٪١٦,٨٠	٪١٦,٧٣	٪١٨,٨٢	٪١٩,٥٧	**٪١٦,٢٠**
نسبة الحقوق إلى مجموع الموجودات	٪١٠,٨٠	٪١٠,٨٠	٪١١,١١	٪١١,٥٥	**٪١١,٠٨**
نسبة المطلوبات إلى الحقوق	٪٦٤,٧٠	٪٥٩,٦٣	٪٥٩,٧٣	٪٥٤,٤٦	**٪١٢٥,٥٤**
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
نسبة القروض والسلفيات إلى مجموع الموجودات	٪٤٤,٢٠	٪٥٠,٢٠	٪٥٣,٨٢	٪٥٣,٠٤	**٪٥٥,٣٨**
نسبة الإستثمارات بعد حسم أذونات الخزانة إلى مجموع الموجودات	٪٢٦,٠٠	٪٢٥,٧٠	٪٢٦,٤٧	٪٣١,١٤	**٪٢٦,٨٧**
نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات	٪٣٤,١٠	٪٣٢,٤٠	٪٢٩,٤٢	٪٣٣,٨٤	**٪٣٠,٥٨**
نسبة الودائع من غير البنوك إلى - مجموع القروض والإستثمارات	٪٨٧,١٠	٪٨٦,٠٤	٪٨٢,٢٩	٪٧٦,٤٦	**٪٨٦,٦٩**
هامش الربح الصافي	٪٢,٤٥	٪٢,٣٠	٪٢,٢٩	٪٢,٤٨	**٪٢,٥٨**
عدد الموظفين	٧٠٦	٧١٢	٧٠٢	٧٠١	**٧٦١**

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمون الكرام،
يسعدني أن أقدّم لكم بالنيابة عن مجلس إدارة بنك البحرين والكويت التقرير السنوي الخامس والثلاثين للبنك للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، كما يسرني أيضا أن أحمل إليكم مرة جديدة بشرى سنة ناجحة من خلال تحقيق تقدّم إستراتيجي متميّز وأداء مالي متين، وتطورات تنظيمية هامة على الرغم من تزايد المنافسة في مختلف الأسواق التي نعمل فيها. ومن الجدير بالذكر أن البنك حقق نتائج إجمالية تجاوزت توقعاتنا العالية للسنة الأولى من الاستراتيجية الجديدة للأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨.

الأداء المالي

في عام ٢٠٠٦، حقق بنك البحرين والكويت أرباح صافية بلغت ٣٢,٨ مليون دينار بحريني، متجاوزاً النتائج القياسية التي حققها العام الماضي والتي بلغت ٢٩,٣ مليون دينار بحريني مرتفع بنسبة ١٢٪ أو ٣,٥ مليون دينار بحريني. وأرتفع صافي الدخل بمعدل ١٥,٣٪ ليبلغ ٦٤,٤ مليون دينار بحريني، في حين إزدادت مصاريف التشغيل بمعدل ٢,٩ مليون دينار بحريني أو بنسبة ١٢,٢٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٥. وبلغ صافي المخصصات لهذه السنة ٤,٩٧ مليون دينار بحريني، مرتفعاً بمبلغ ٢,٣٦ مليون دينار بحريني عن السنة الماضية نتيجة لتطبيق البنك سياسة متحفظة لزيادة هذه المخصصات لمحافظ البنك المالية غير المنتظمة. ومن جانب آخر، إستمر البنك في سياسته حول زيادة التركيز على إدارة مخاطر الائتمان.

وشهد إجمالي الأصول نمواً بنسبة ١٣٪ بلغ ١,٦٩٤ مليون دينار بحريني، فيما ازدادت حقوق المساهمين إلى ١٨٨ مليون دينار بحريني أو بنسبة ٨,٦٪ وبتحقيق هذا المستوى المتميز من الربح الموحد إرتفعت نسبة العائد على الحقوق لعام ٢٠٠٦ إلى ١٩,١٪ مقارنة بنسبة ١٨,١٪ في عام ٢٠٠٥. كما بلغت قيمة أسهم البنك السوقية ٤٤٤ مليون دينار بحريني (أو ٧٠٠ فلس بحريني لكل سهم) في نهاية عام ٢٠٠٦.

المناخ الاقتصادي

لقد تأثرت المنطقة من دون أي شك من جراء تراجع قيمة معظم أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون الخليجي مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٥. وإنعكس ذلك بشكل واضح على سوق البحرين للأوراق المالية، رغم تحسن أداء معظم الشركات المحلية المدرجة في العام ٢٠٠٦. كما ظل الإقتصاد البحريني نشطاً ونموه عالياً وذلك نتيجة لعدة عوامل، منها: إستثمار قطاع الحكومة والقطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية، ومتانة القطاع الصناعي بالاضافة الى موقع المملكة المحوري في القطاع المالي في المنطقة.

والجدير بالذكر أن إنتاج النفط في المنطقة كان مرتفعاً خلال عام ٢٠٠٦ مع أن أسعاره إنخفضت ولكنها بقيت عالية نسبياً، مما ساهم في تعزيز مستويات السيولة وساعد ذلك على دعم الإزدهار السائد في المنطقة وقد إزدادت وتيرة التنوع الإقتصادي – لا سيما في القطاع العقاري خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ومن المتوقّع أن تستقر الأسعار في القطاع العقاري مع إنجاز مشاريع جديدة وإرتفاع نسبة العرض ليوازي الطلب. وتبقى التوقعات الخاصة بإقتصاد البحرين ومجلس التعاون الخليجي كافة إيجابية جداً.

ومن المرتقب أن تنمو قدرة المملكة على إستقطاب عدد من المشاريع الفندقية والسياحية الجديدة والأنشطة المصاحبة لها. وسوف يستمر البنك في التركيز على تلبية المتطلبات المالية التي تدعم تطوّر البنى التحتية والتجارة في المملكة.

وبالرغم أن ذلك يشكل أحد أكبر التحديات، سوف يواصل البنك في المحافظة على موقعه الريادي في توفير فرص العمل من أجل تعزيز العرض في سوق العمل ومستوى العاملين. وفي السنوات المقبلة، سيحتاج الإقتصاد البحريني إلى رفع مستوى النمو بالتوازي مع تطبيق خطط محددة من أجل إستقطاب الشباب البحريني الكفء الى سوق العمل. ولقد تم بحث عدد من المبادرات لمعالجة الموضوع، ومن المؤمل أن تكون لذلك نتائج إيجابية، ولكن تبقى الحاجة إلى إستمرارية تلك المبادرات على المدى الطويل للتأكد من تحقيقها التغيير الجذري المطلوب.

التطوّرات الإستراتيجية

في العام ٢٠٠٦، حقق البنك نمواً على مستوى القطاعات كافة تقريباً، لا سيما في القطاع المصرفي للشركات. وساهم فرع البنك في دولة الكويت الشقيقة بشكل بارز في الربحية الإجمالية، مسجلاً زيادة كبيرة على الأعوام الماضية.

و كان أحد أهم التطورات في القطاع المصرفي للأفراد بمملكة البحرين توفير الخدمات المختلفة عبر فروع جديدة تعرف بـ «المجمعات المالية» والتي توفر للعملاء خياراً واسعاً من المنتجات والخدمات المتنوعة في مواقع مناسبة وواضحة حيث تم تدشين المجمعين الأولين خلال العام، وتهدف خطط طموحة إلى تدشين ستة مجمعات مالية جديدة في العام ٢٠٠٧.

وتماشياً مع إستراتيجية البنك الممتدة على ثلاثة أعوام، فقد تابعنا تنفيذ برنامجاً هادفاً إلى الإبداع وتعزيز مجموعة الخدمات والمنتجات المصرفية للأفراد. أطلق البنك خدمة القروض العقارية التي تقدم بين مزاياها أفضل مدة للتسديد. وعلى إثر تجاوب ممتاز للسوق لهذه الخدمات، أصبح بنك البحرين والكويت المقصد الرئيسي لهذه الفئة من المنتجات.

أما على صعيد الشراكة، فلقد تعاون بنك البحرين والكويت مع مصرفين محليين آخرين قدموا بموجبه قرضاً بقيمة ١٠٠ مليون دينار بحريني لبنك الإسكان.

وعلى ضوء إستراتيجية البنك الرامية إلى الاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة لتقديم خدمات متطوّرة لعملائه، فقد تم الإنتهاء في شهر يناير من هذا العام من تنفيذ مشروع نظام الحاسوب الجديد حيث شكل ذلك إنجازاً مهماً من شأنه دعم تطور أداء البنك و خدماته بشكل كبير في السنوات المقبلة.

وفي شهر يناير تم فصل مركز الإتصال التابع للبنك ليكون كياناً مستقلاً وقائماً بذاته كشركة خاصة تعرف بـ «إنفيتا». بدأت الشركة أعمالها رسمياً في نوفمبر مع أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في توفير الدعم والخدمات عن بعد، ليس فقط للبنك والشركات التابعة، وإنما أيضاً للشركات والمؤسسات الأخرى التي تبحث عن مركز خدمات راقية في هذا المجال. كما قام البنك في نهاية السنة وبالتحالف مع بنك البحرين الشامل، بتأسيس شركة مشتركة بين الطرفين تحت مسمى «سكنا»، من أجل توفير القروض العقارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وعقب القرار الصادر عام ٢٠٠٥ حول بيع فرعي البنك في الهند إلا أنه لم يستلم البنك الموافقة على البيع من قبل البنك الإحتياطي في الهند (البنك المركزي) حيث يقوم مجلس الإدارة حالياً بتقييم الخيارات المتاحة على المدى الطويل والخطوات اللازمة لذلك.

وقد اتخذ مجلس إدارة البنك خلال عام ٢٠٠٦ قراراً بإعادة النظر وإحياء نشاط بنك الخليج الإسلامي للإستثمار. وقد تم تعيين مجلس إدارة جديد له من المؤمل أن يباشر أعماله من جديد في أوائل عام ٢٠٠٧، مركّزاً على تقديم حلول مالية إسلامية في هذه السوق المتنامية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة يتبـــع

وبهدف تنويع مصادر التمويل وإدارتها، أصبح البنك في شهر مارس البنك التجاري الأول في البحرين يستفيد من برنامج تمويل سندات اليورو متوسطة الأجل (EMTDN) وذلك بقيمة بليون دولار أمريكي. وفي إطار هذا البرنامج، أنجـز بنجاح الإصدار الأول لسندات الإيداع بسعر عـائم لمـدة خمس سنـوات بقيمـة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، ويعتبر أكبر إصدار بدفعة واحـدة يصدره بنك بحريني. كما أدرجت هذه السندات في بورصـة لندن. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٦، إتخذ مجلس الإدارة قراراً بإدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك لخلق مزيداً من فرص الإستثمار والسيولة لمساهميه، وقد تم ذلك في شهر سبتمبر.

كذلك إنعكس تطوّر أداء البنك وتنوع خدماته في إرتفاع مستوى تقييم «مودي» الائتماني من Baa1 إلى A3، وتقييم «فيتش» من+ BBB إلى -A. ويدل تقييم هذه الوكالات الدولية على تزايد ثقة المستثمرين في البنك ويعزز موقعه وأدائه في القطـاع المصرفي في المنطقة، هذا إضافة إلى نمـو أعمال البنك في مناطق وأسـواق جديدة وتنـوّع موارد الدخـل وديناميكية البنك في ايجـاد مداخيل جديدة.

الحوكمة

في أواخر عام ٢٠٠٥، أطلقت مؤسسة نقد البحرين لوائح وشروط جديدة للإقتراض الإستهلاكي، إنعكست إلى حد كبير على محفظة البنك للقروض الإستهلاكية خلال عام ٢٠٠٦. وعلى صعيد آخر قام بنك البحرين المركزي- الذي حل مكان مؤسسة نقد البحرين خلال السنة - باصدار أنظمة ترخيص جديدة. يعكس إطـار الترخيص الجديد بشكل أدق المناخ الإقتصادي الحالي، كما أن زيادة المرونة الناتجة ستحفز زيادة المنافسة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في البحرين.

أما التشريع الثالث والهام فهو يتعلق بإدارة المخاطر وملاءة رأس المال. وفي الوقت الحاضر، يجري البنك إستعراضاً شاملاً لجميع السياسات والإجراءات إستعـداداً لتطبيق إتفـاقات بازل الثاني في عام ٢٠٠٨.

الإنجازات في مجال العمليات

والجدير بالذكر فإن تنفيذ النظـام المتطـور والجـديد للحاسوب كان من أكثر المشاريع تحدياً خلال ٢٠٠٦ والذي يعتبر الأكثر تطوراً من نوعه في المنطقة. وإن كان هناك بعض التأثيرات السلبية في خدمة الزبائن بعد المرحلة الأولى من تنفيذه، إلا أنه سوف يعزز هذا النظام من قدرة البنك على تقديم خدمات أكثر تطوراً، كما تعطي البنك القدرة على الإستجابة السريعة لإحتياجات العملاء الحالية والمستقبلية مما يوفر حلولاً مخصصة ومصممة لمختلف شرائح عملاء البنك.

التطويرات التنظيمية

يتبنى البنك أوليات رئيسية في طليعتها تخصيص أهمية كبيرة لموارده البشرية، من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرة من شأنها دعم وخلق كادر مؤهل ومدرب مع الإلتزام التام بعمل كل ما من شأنه تحسين المستوى وتعزيز المهارات وتوسيع المعرفة مما يجعل من البنك رائداً في السوق في مجال التدريب، لا سيما بالنسبة إلى الحاصلين على المؤهلات الجامعية.

و تشكل الأساليب الإدارية مثل «بطاقة النتائج المتوازنة» وإستبيانات رأي الموظفين أدوات مفيدة في تخصيص الموارد البشرية وتحسين التواصل بينها على جميع المستويات. ويبقى التخطيط في هذا المجال من الأهداف الاستراتيجية لإعطاء الأفضلية قدر الإمكان للمواهب والكفائات من داخل البنك.

الدور الاجتماعي

يواصل البنك جهوده في المساهمة بدور فعال في التنمية الإجتماعية وتقدّم المجتمعات التي يعمل فيها. فإننـا ملتزمون بدعم مجموعة واسعة من الأنشطة الإنسانية والطبية والاجتماعية والتعليمية من خلال برنامج مستدام من الأعمال الخيرية و تقديم التبرعات. وتضمنت برامج الدعم لعام ٢٠٠٦ صندوق ولي العهد للمنح الدراسية العالمية الهادف إلى تسهيل مرحلة التعليم العالي، ومشروع «إقرأ» وهو عبارة عن إعادة تصميم منزل بحريني قديم لإستخدامه كمكتبة بهدف تشجيع القراءة بين الأطفال.

شكر وعرفان

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أتوجه بالتقدير والإمتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وإلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت. كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى حكومتي البلدين الرشيدتين لدعمهما المستمر وتوجيهاتهما القيّمة خلال العام.

كما يطيب لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن خالص الشكر والتقدير للسادة المساهمين على منحهم ثقتهم الغالية، كما أوجّه جزيل الشكر والإمتنان إلى جميع زبائن البنك لمساندتهم المستمرّة، وأخيراً وليس آخراً لإدارة البنك وجميع موظفيه لإخلاصهم وجهودهم الدؤوبة طوال عام ٢٠٠٦.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

تفـــوق

أعضـــاء مجلس الإدارة

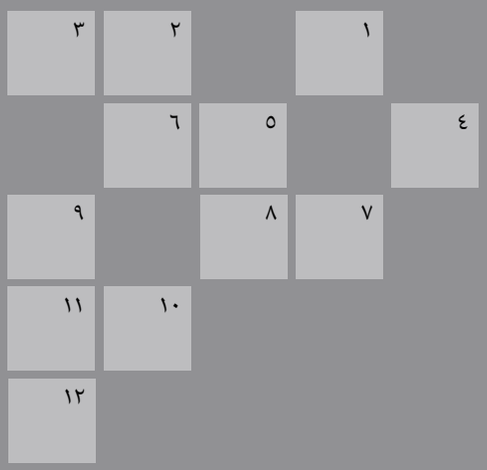

١ مــراد علي مــراد
٢ جاسم حسن علي زينـل
٣ يعقـوب يوسف الفليـج
٤ محـمد صلاح الدين أحمـد
٥ حمــد أحمــد البصيري
٦ عبدالله محمـد السميط
٧ الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
٨ عـارف صـالح خميس
٩ جمــال علي الهزيم
١٠ عبدالمجيـد حاجي الشطي
١١ علي حسن مشاري البدر
١٢ الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة

تقرير الإدارة التنفيذية

شهد هذا العام بداية الخطة الإستراتيجية التي تمتدّ على مدى ثلاثة أعوام من يناير ٢٠٠٦ إلى آخر ٢٠٠٨. وإنطلاقاً من رؤى البنك، تعتمد الخطة على التقدّم المنجز في الأعوام الثلاثة الماضية، وتهدف إلى تطوير البنك ليصبح مؤسسة مالية ترتكز بشكل رئيسي على علاقاتها البشرية.

وفي خضم تطوّر بنك البحرين والكويت، يلعب عاملان أساسيان الدور الرئيسي في تحريك التغيير وتطبيقه: الموارد البشرية والتكنولوجيا. حيث سنستمر في نهج الإستثمار القوي بهذين الركنين في سبيل إستحداث خدمات جديدة في القطاع المصرفي للأفراد والشركات وتحسينها تلبية لتوقعات وإحتياجات عملاء البنك.

الموارد البشرية

تعدّ العلاقات المتينة التي يبنيها موظفو البنك مع العملاء والمتعهدين عاملاً أساسياً في نجاحه. لذا نلتزم برفع مستوى المعرفة والخبرة في صفوف موظفينا، وهذا يعني أننا ماضون في تشجيع أدائهم وتطويرهم الفردي من خلال تأمين برامج تدريب متواصلة تسمح لكل موظف بتحقيق أهدافه المهنية.

وتشمل المبادرات الإدارية الجديدة تطبيق نظام جديد لتقييم الأداء وإجراء مسح للأخذ بآراء الموظفين التي من شأنها لعب الدور الأساسي في تحديد حصة الموارد وتحسين التواصل على كل الأصعدة وتشكيل الركيزة الأساسية لتحديد التوجهات المستقبلية وفقاً لمتطلبات الموظفين.

التدرج الوظيفي وإعطاء الأولوية لترقية المواهب من داخل البنك مازال من أولويات البنك الإستراتيجية لمكافأة الموظفين لمساهماتهم في إنجاح البنك. وأصبح برنامج المتدربين الإداريين الذي طبقه البنك على مدى السنوات الثلاث الماضية من البرامج التدريبية المميزة التي يحتذى بها في القطاع المصرفي لتهيئة وإعداد كوادر مهنية من خريجي الجامعات.

عملاء البنك

يشهد القطاع المالي في البحرين تحولات تحمل معها تحديات ومنافسات متزايدة. وبالرغم من التغيير في القوانين ودخول مؤسسات مالية إقليمية وعالمية جديدة إلى السوق المحلي، ما زال بنك البحرين والكويت يصب تركيزه على إبتكار خدمات مصرفية متطورة لتمييز أنفسنا في سوق شديد المنافسة.

في عام ٢٠٠٦ شهدت **الخدمات المصرفية للأفراد** زيادة في مساهمتها مقارنة مع العام الماضي. يعود هذا بشكل أساسي إلى توسيع منتجاتنا المصرفية و تنويعها وتحديد الإعتماد على خدمات القروض الإستهلاكية إثر التغييرات في قوانين بنك البحرين المركزي التي سَرت بدءاً من عام ٢٠٠٥.

عزز تطبيق فكرة «المجمعات المالية» الخدمات المصرفية للأفراد بشكل ملحوظ، فساهم ذلك في زيادة قنوات خدمات البنك بحيث أصبح باستطاعة العملاء إدارة عملياتهم المصرفية والمالية بسهولة ويسر.

تم إفتتاح أول مجمعين ماليين خلال هذا العام في منطقتي العدلية والبديع حيث سيتم إفتتاح ستة مجمعات أخرى على مدار الإثنى عشر شهراً المقبلة. وتتمركز فكرة «المجمع المالي» حول تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة وتوفير الخدمات الإلكترونية على مدار الساعة بالإضافة إلى خدمات التأمين والإتصالات المقدمة عبر الشركاء الإستراتيجيين المتواجدين في المجمع نفسه. هذا بالإضافة إلى ساعات عمل تمتد على مدى ١٢ ساعة وتوفير مواقف سيارات خاصة بالعملاء.

إبتكـــار

شغف

واستمرت شبكة فروع البنك في التطوير حيث تم تعزيز شبكة الصراف الآلي بإحتياطات أمنية من خلال تركيب أجهزة مطوّرة للمراقبة من شأنها الحد من عمليات الإحتيال. كما قمنا بتوفير جهاز الإيداع النقدي الذى يتيح الإيداعات النقدية الفورية حيث تمكن العملاء أيضا من إيداع الشيكات ودفع فواتير الكهرباء والبطاقات الائتمانية.

كما شارك البنك بدور أساسي في الإكتتاب العام الأولي لمصرف السلام وبنك الإثمار حيث لاقى هذين الإكتتابين تجاوباً كبيراً من قبل المستثمرين في السوق.

وإثر تغييرات أنظمة القروض الإستهلاكية طوّر البنك القروض العقارية التي تقدم أعلى قيمة للمواطنين والمغتربين على حد سواء، مع فترات تسديد أطول. حيث ساهم التجاوب العالي لهذا المنتج في وضع بنك البحرين والكويت في طليعة البنوك في هذا القطاع الهام. كذلك تم تطوير قرض جديد لعملاء برنامج شهادات توفير «الهيرات»، يقوم على تقديم خيارات تمويلية جديدة ذات قيمة متساوية لإستثماراتهم، بأسعار فائدة تنافسية جداً.

وشهدت إنجازات بنك البحرين والكويت على صعيد الإبتكار والريادة للخدمات المصرفية المقدمة من خلال شبكة الإنترنت تقديراً عالياً. فقد حاز البنك على جائزة «أفضل موقع إلكتروني في البحرين» للفئة المصرفية، كما تبوء البنك المركز الأول في الدورة الثالثة لجوائز الخدمات المصرفية الإلكترونية في الشرق الأوسط (لدولة البحرين). ونظراً للإقبال المتزايد من قبل عملاء البنك للخدمات الإلكترونية كوسيلة مفضلة لإجراء الخدمات المصرفية الشخصية أو المهنية، أصبح تطوير الموقع الالكتروني www.bbkonline.com هدف مستمر بحد ذاته.

وقام البنك بتوسيع شبكة البيع التابعة لشركة «ويسترن يونيون» لتحويل الأموال، من خلال شراكته الإستراتيجية مع بريد البحرين، مما ساهم في تزويد العملاء بمزيد من الراحة وخيارات أوسع لتلقي وإرسال الأموال. وأستمر التركيز على تسويق مجموعة خدمات التأمين «سيكيورا» التي يقدمها البنك مع الشركة البحرينية الكويتية للتأمين.

وحافظت شركة «**كريدي مكس**» (CrediMax) التابعة للبنك على موقعها الريادي في سوق بطاقات الائتمان في البحرين، محققة نمواً مذهلاً من خلال تقديم منتجات جديدة لشرائح جديدة من العملاء وتعزيز الروابط مع كبار التجار. وقد أنجز بنجاح الإنتقال إلى نظام متطور جديد لإدارة البطاقات خلال عام ٢٠٠٦. أدى هذا إلى تقليص دورات المعالجة وتعزيز نوعية المعلومات لتحسين خدمة العملاء وتطوير المنتجات.

في أوائل عام ٢٠٠٦، تم فصل مركز الإتصال التابع للبنك ليصبح كياناً مستقلاً وقائماً بذاته كشركة خاصة تعرف باسم «**إنفيتا**». تشمل منتجات الشركة الأساسية إسناد إدارة الأعمال وخدمات الاتصال وإدارة علاقات الزبائن وتفويض العمليات وتأمين الخدمات المعلوماتية باستخدام منهج «سيغما ٦» لتقديم خدمات ذات مستوى عالٍ.

وبهدف تلبية الطلب المتزايد للقروض العقارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، قام البنك في بداية هذا العام بالإتفاق مع مصرف البحرين الشامل بتأسيس شركة مشتركة بإسم «سَكنا» حيث دشنت عملياته رسمياً في ديسمبر ٢٠٠٦ لتقديم حلول مصرفية لتمويل وتطوير وإدارة العقارات وفقاً للشريعة الإسلامية.

كما استمر البنك خلال عام ٢٠٠٦ في القيام بدوره الرائد في مجال **الخدمات المصرفية لقطاع الشركات**، حيث قام البنك خلال العام بتمويل العديد من مشاريع البنى التحتية والمشاريع الصناعية في المملكة، شملت المشاريع التوسعية للشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) وشركة المنيوم البحرين (ألبا). كما شمل التمويل عدداً من المشاريع الإنمائية العقارية منها جزيرة اللؤلؤة ومشروع أبراج اللؤلؤ السكني والعرين ومجمّع التسوق «سيتي سنتر».

وإثر تحرير الأنظمة المصرفية الحكومية، تم تفويض بنك البحرين والكويت من قبل وزارة المالية لإدارة حسابات إدارة الموانىء والجمارك ووزارة الكهرباء والماء. كما بنى البنك علاقات مع شركة «ممتلكات» الجديدة، وهي شركة قابضة تضم شركات بتلكو وأسري وألبا وشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية وغيرها من الشركات والأفراد.

إستمرت **الخدمات المصرفية الدولية** خلال عام ٢٠٠٦ بزيادة ودعم قاعدة عملاء البنك فى الخارج والمشاركة بفاعلية بقروض مشتركة وتعزيز النمو في الدخل القائم على الرسوم المنبثقة عن وحدة التمويل المنظمة.

وبالتعاون مع البنك الأهلي المتحد وبنك البحرين الوطني، قدم البنك قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون دينار بحريني لبنك الإسكان، حيث كانت حصة بنك البحرين والكويت منه ٣٣,٣ مليون دينار بحريني. وقد شارك البنك بنشاط في مشروع الصفقات التمويلية الخاصة بمجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك العمل كأحد المدراء الرئيسيين في اتفاق «شركة ناقلات» ومقرها دولة قطر، وهي شركة تعمل في إدارة وتشغيل أسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال وتقديم خدمات الحوض الجاف.

وقد تم في بداية العام عبر العروض الترويجية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط طرح برنامج سندات اليورو للتمويل المتوسطة الأجل (EMTDN) بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي التي تم إصدارها على أساس سندات قيمته بليون دولار أمريكي. كذلك تم تسجيل سندات اليورو للتمويل المتوسطة الأجل الخاص بالبنك في بورصة لندن في شهر مارس كما أدرجت أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية. وتعتبر هذه الإنجازات داعماً مهماً لموقع البنك كمؤسسة مالية ريادية في السوق الائتماني وتقوية هيكلة الميزانية العمومية.

وقد استمرت النشاطات القوية والثابتة **للخزينة والإستثمار** في دعم معدل الفائدة و تحديد مخاطر السيولة للميزانية طبقاً للوائح الداخلية والأهداف المالية للبنك. وقد ازدادت النشاطات خلال هذا العام مما أدى الى المساهمة في زيادة الربح. وتشمل هذه النشاطات منتجات إستثمارية جديدة وبرنامج لتطوير خدمات العملاء وخطة لتقوية العلاقات مع الشركاء الخارجيين وذلك لتعزيز موقعنا الريادي في السوق وتقوية قاعدة البنك لمشاريع توسعة مستقبلية.

ويواصل البنك تلبية حاجات عملائه من خلال فروعه في دولة الكويت الشقيقة وجمهورية الهند ومكتبه التمثيلي في إمارة دبي. ورغم إزدياد المنافسة في السوق الذي شهد دخول أربعة مصارف دولية رائدة – حافظ **فرع الكويت** على قدرته التنافسية عبر حملات مدروسة وعمليات ترويج ركزت على قطاعات مختلفة معينة من السوق ونوعية الأصول الأولوية.

يعتبر عام ٢٠٠٦ عاماً قياسياً بالنسبة إلى **المكتب التمثيلي في دبي** من حيث الأصول الجديدة المحجوزة وإجمالي الأصول والربحية وسجلت القروض التشغيلية نمواً ملحوظاً ونوّع المكتب قاعدة موجوداته عبر قطاعات جديدة ذات نوعية عالية من المقترضين. وتم ترتيب التمويل لمشروعين مهمين في قطاعي الضيافة والطاقة وقد ساهم البنك بهيكليات مبتكرة تشمل التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والصكوك القابلة للتحويل.

أما **فرعا الهند** فقد عملا على توحيد عملياتهما تماشياً مع قرار مجلس الإدارة لدراسة مختلف الخيارات الإستراتيجية لتمثيل البنك في شبه القارة الهندية. وقد تم بذل الكثير من الجهود لتثبيت قاعدة العملاء والإهتمام بخفض عدد الموجودات الغير مربحة.

عمليات التشغيل

تم خلال العام تطبيق نظام إداري جديد لمتابعة وتقييم الأداء بالإضافة إلى استحداث منظومة لتحديد تكاليف وإيرادات مختلف الأقسام الداخلية وحسابات العملاء لقياس نسبة مساهمتها في الأداء المالي للبنك.

منذ فصل وظيفة مراجعة الائتمان عن وحدات العمل في عام ٢٠٠١ - تماشياً مع إتفاق بازل الثاني – تم تطوير نظام مستقل لمراجعة الائتمان. وقد تمّ تهذيب هذا النظام عام ٢٠٠٦ مع التركيز على إستحقاق المخاطر/ العائد، وهيكليات التسهيلات الائتمانية والتحقق من دقة درجات مخاطر المقترضين. وهذه ستكون مبادرة مستمرة تضمن توافقاً كاملاً مع معايير بازل ٢ مع حلول الموعد النهائي عام ٢٠٠٨. وسيشكل ذلك قاعدة لتطبيق معيار (FIRB) على المدى البعيد.

ودأبت إدارة العمليات على مدار العام في التأكد من تطابق الإجراءات التشغيلية مع لوائح البنك وقوانين بنك البحرين المركزي، تمهيدا لتطبيق متطلبات إتفاق بازل الثاني. ومن الإنجازات المهمة خلال العام تحويل المعالجة التقليدية لجدول رواتب يخص ٤٥٠ عميلاً إلى نظام سجل آلي متطور. وقد شمل ذلك تحديد العملاء المستفيدين من هذا النظام، وتنظيم برامج تدريبية لهم لإستخدامه.

إلتـــزام

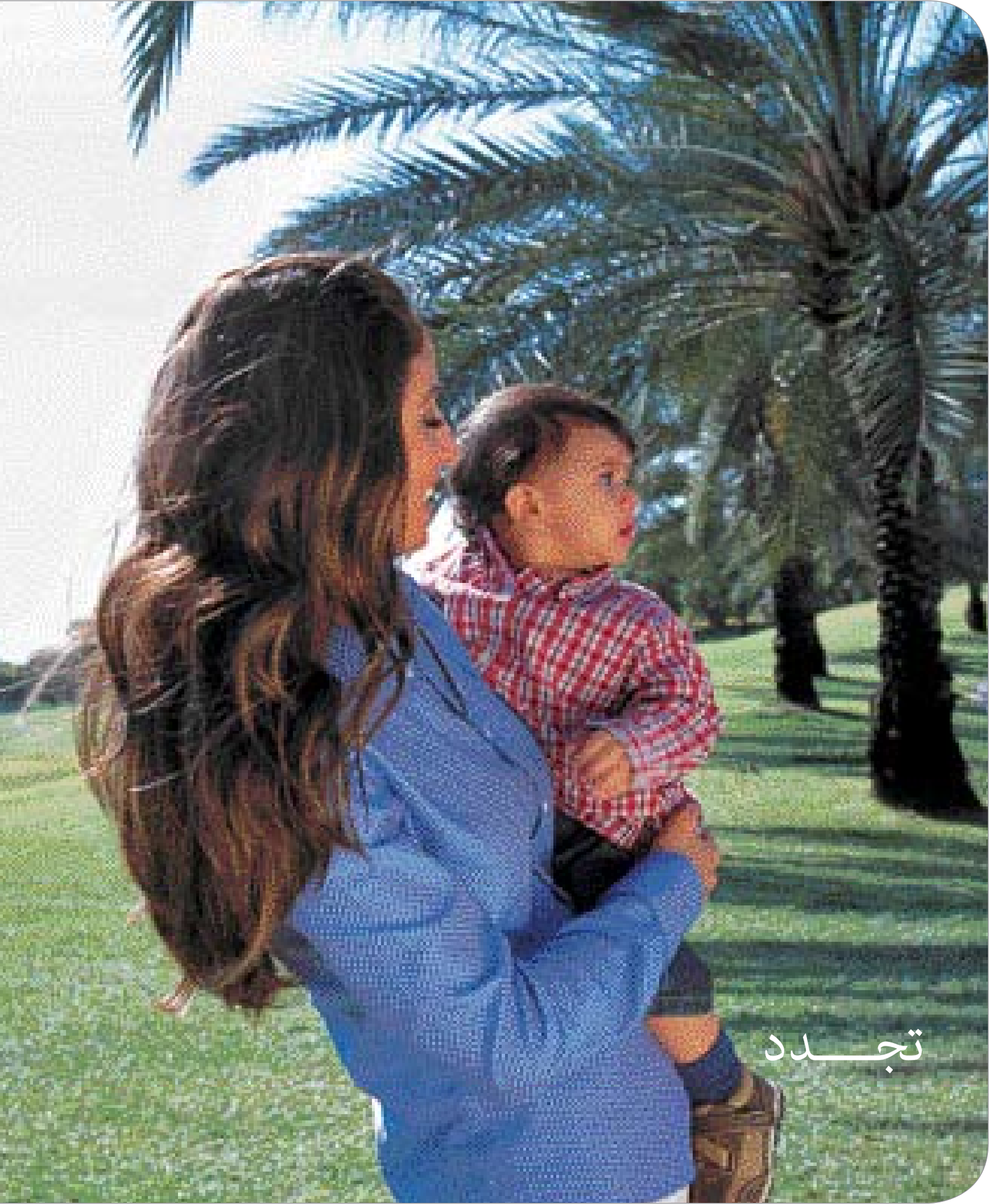
تجـــدد

تقرير الإدارة التنفيذية يتبـــع

تكنولوجيا المعلومات

يعد تطبيق منظومة الحاسوب الجديدة في ٢٠٠٦ أحد أكبر التحديات التي واجهها البنك خلال عام ٢٠٠٦ نظراً للطبيعة المعقدة لتطبيق هذه الأنظمة الجديدة. وقد أدت إستمرارية التطوير للمنظومة الجديدة للتوصل إلى نتائج ملموسة. كذلك تم وضع نظام متطور لمكافحة غسيل الأموال.

الدور الاجتماعي

خلال عام ٢٠٠٦ واصل بنك البحرين والكويت القيام بدوره الإنمائي الاجتماعي في دعم ومساندة الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني سواءً كانت إجتماعية أو رياضية أو تعليمية أو ثقافية أو علمية. وقد بلغ مجموع التبرعات التي قدمها البنك حتى نهاية عام ٢٠٠٦ مبلغ يتجاوز ٤,٥ مليون دينار بحريني، مؤكدين ذلك من خلال مشاركته ومساهمته في مختلف الأنشطة المذكورة سابقاً وإلتزامنا التام بالعمل على المشاركة في كافة الأنشطة التي تصب في خدمة المجتمع، وتطور الإنسان البحريني لمواجهة التحديات المستقبلية.

لقد كان عام ٢٠٠٦ عام الإنجازات الهامة للبنك وكانت دلالة واضحة على انتقاله من مؤسسة مالية بحتة إلى مؤسسة ترتكز بصورة خاصة على طريقة تعاملها مع عملائها. وبالطبع فإن العامل الأكبر في نجاح البنك كان الالتزام المميّز لأسرة البنك وجهودهم الحثيثة. وعبر إرادة موظفينا لمواكبة كل تطور، نحن نحقق رؤية البنك وسنستمر في الارتكاز على نجاحات البنك السابقة كي نؤمن للمساهمين كل نمو وتطور في المستقبل.

د. فريد أحمد الملا
المدير العام الرئيس التنفيذي

الإدارة التنفيذية

من اليمين إلى اليسار
عدنان عبدالوهاب العريض
أميت كومـار
أحمـد علي البنـــا
رياض يوسف ســاتر
محمـود عبدالعزيـز
عبدالله عبدالرحمن حسين

من اليمين إلى اليسار
عبدالكريم أحمد بوجيري
جمـال محمد هجرس
إيان مكـاي
د. فريد أحمد الملا
فينيت كوهلي
عبدالحسين البستاني

إستعراض النتائج المالية

يعرض هذا التقرير المالي النتائج التشغيلية والميزانية العمومية الموحدة لبنك البحرين والكويت وفروعه في الخارج والشركات التابعة له: كريدي مكس وإنفيتا وشركة «سكنا» للحلول الإسكانية الشاملة، التي تم تأسيسها بالشراكة مع مصرف الشامل البحرين. تم إعداد وتقديم البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتماشياً مع قانون الشركات التجارية في البحرين وقانون بنك البحرين المركزي.

نتائج التشغيل

إستمر البنك في تحقيق أداءً تشغيلياً قوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦. وبالرغم من زيادة المصاريف الاضافية لتطوير الأنشطة وتعزيز الموجودات، إرتفعت الأرباح الصافية، العائدة إلى مساهمي الشركة الأم، إلى ٣٢,٨ مليون ديناربحريني، أي زيادة بلغت ٣,٥ مليون دينار بحريني أو نسبة ١١,٩٪ بالمقارنة مع العام السابق. كما ساهم نمو الإيرادات العالي لكافة أنشطة البنك الرئيسية في تحسين الأداء العام. ونتيجة لذلك، تحسن العائد على متوسط الحقوق بنسبة ١٩,١٣٪، مقارنة بـ ١٨,١٥٪ العام السابق.

إيرادات التشغيل

إرتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى ٦٤,٤ مليون ديناربحريني مقارنة بـ ٥٥,٩ مليون دينار بحريني لعام ٢٠٠٥، مما شكل زيادة قدرها ٨,٥ مليون دينار بحريني أو ما يعادل ١٥,٣٪. ويعود تحسن الإيرادات إلى نمو الانشطة الرئيسية، مثل صافي إيرادات الفوائد والرسوم والإيرادات المختلفة.

صافي دخل الفوائد

وشهد صافي إيرادات الفوائد للعام زيادة ملحوظة من ٣٥,٧ مليون دينار بحريني في ٢٠٠٥ إلى ٤٢,٢ مليون دينار بحريني في ٢٠٠٦، أي بنسبة ١٨,٣٪، ليعكس بذلك النمو القوي في أنشطة البنك. وارتفع إجمالي الميزانية العمومية للبنك بنسبة ١٣,٠٪ خلال السنة، نتيجة لنمو بارز في صافي القروض الإستهلاكية بنسبة ١٨,٠٪. وعلى الرغم من إعتماد البنك لسياسات صارمة بشأن السياسات الائتمانية والفائدة ومخاطر السيولة، زاد هامش الربح الصافي بنسبة ٢,٥٨٪، مقارنة بـ ٢,٤٨٪ في عام ٢٠٠٥.

ملخص بيان الدخل

ملايين الدنانير	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الفرق ملايين الدنانير	النسبة المئوية للتغيير
صافي دخل الفوائد	٤٢,٢	٣٥,٧	٦,٥	٪١٨,١٧
إيرادات أخرى	٢٢,٢	٢٠,٢	٢,٠	٪١٠,٠٣
مجموع الدخل	٦٤,٤	٥٥,٩	٨,٥	٪١٥,٢٩
مصروفات التشغيل	٢٦,٧	٢٣,٨	٢,٩	٪١٢,٢٢
المخصصات	٤,٩	٢,٤	٢,٥	٪١٠٧,٥٤
الربح قبل الضرائب	٣٢,٨	٢٩,٧	٣,١	٪١٠,٢٦
الضرائب	٠,٠	٠,٤-	٠,٤	٪٩٤,٢٦-
صافي الربح العام	٣٢,٨	٢٩,٣	٣,٥	٪١١,٨٨

مجموع الدخل ملايين الدنانير

صافي الربح العام ملايين الدنانير

نصيب السهم فلس

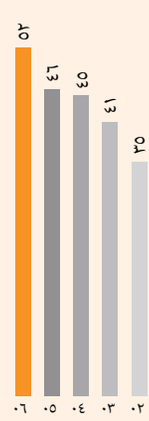

مصروفات / إيرادات نسبة مئوية

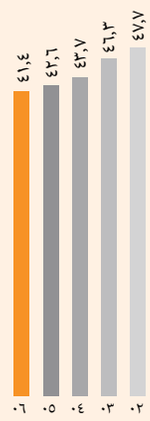

الإيرادات الأخرى

تتضمن هذه الإيرادات الدخل التشغيلي الناتج عن العمليات غير المتعلقة بأسعار الفائدة مثل المتاجرة في العملات الأجنبية والاستثمار في الصناديق المالية، إضافة إلى الرسوم الناتجة عن تقديم الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وحصة الدخل/ الخسارة المحققة من قبل الشركات التابعة للبنك. وقد بلغ إجمالي الدخل الناتج خلال السنة عن هذه الأنشطة مبلغ وقدره ٢٢,٢ مليون دينار بحريني، أي زيادة نسبتها ١٠٪ عن السنة الماضية.

وارتفعت أرباح الرسوم والعمولات بمعدل ٢,٢ مليون دينار بحريني أو ٢٠٪. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى إرتفاع الدخل الناتج عن أنشطة بطاقات الائتمان ورسوم الخدمات التجارية ورسوم الخدمات المصرفية للشركات وللأفراد.

نفقات التشغيل

شهد إجمالي نفقات التشغيل، التي تشمل تكاليف الموظفين والعقارات وإستهلاك المعدات وغيرها من التكاليف الإدارية، زيادة بلغت ٢,٩ مليون دينار بحريني (١٢,٢٪)، حيث أن البنك قام بالإستثمار في برامج للموارد البشرية والبنية التحتية وتطوير مشاريع جديدة، تماشياً مع الإستراتيجية الجديدة الممتدة على ثلاث سنوات (٢٠٠٦ – ٢٠٠٨) والتي هي الآن قيد التنفيذ.

صافي المخصصات

يتبع البنك معايير المحاسبة الدولية (IAS) ٣٩ بالنسبة فيما يتعلق بتدني قيمة الموجودات المالية. ويتم تحديد مخصصات تدني قيمة الموجودات المالية للبنك بعد احتساب القيمة الصافية الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً بعد خصمها بأسعار الفائدة الأصلية. ويستهدف هذا الأسلوب لإحتساب المخصصات مقابل تدني مستوى الموجودات إعتماد تقديرات أكثر واقعية لمقدار التدني الحاصل في قيمة الموجودات بغية توفير قدر أكبر من الحماية للمودعين والمحافظة على قاعدة رأس مال البنك.

كما ارتفع صافي المخصصات هذا العام من ٢,٤ مليون دينار بحريني في العام الماضي إلى ٤,٩٧ مليون دينار بحريني، إذ واصل البنك إستراتيجيته الإحترازية الهادفة إلى تحديد المحفظة الغير مربحة.

الوضع المالي

بلغت ميزانية البنك العمومية في نهاية السنة ١,٦٩٤ مليون دينار بحريني، ممثلة زيادة بنسبة ١٣,٠٪ مقارنة بنهاية ٢٠٠٥. وارتفع متوسط الميزانية العمومية البالغ ١,٧٦٤ مليون دينار بحريني بنسبة ١٢٪ مقارنة مع السنة الماضية. وشكلت الحقوق مصدر تمويل لأكثر من ١١٪ من الميزانية العمومية، حيث كانت ودائع العملاء والودائع المتوسطة الحجم مصدرالتمويل للنسبة المتبقية.

ملخص الميزانيـة

ملايين الدنانير	٢٠٠٦	٢٠٠٥	الفرق ملايين الدنانير	النسبة المئوية للتغيير
الموجودات				
نقداً وأرصدة لدى البنوك المركزية	٥٥,٤	٤٩,٧	٥,٧	٪١١,٥٠
إذونات خزانة	٣٩,٨	٢٣,٨	١٦,٠	٪٦٧,١٨
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٦٤,١	١٣٠,٧	٣٣,٤	٪٢٥,٥٤
قروض وسلف للعملاء	٩٣٨,١	٧٩٥,٠	١٤٣,١	٪١٨,٠٠
إستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	٤٤٥,٦	٤٥٧,٥	١١,٩-	٪٢,٦٠-
إستثمارات في شركة زميلة	٩,٥	٩,٣	٠,٢	٪٢,٤٦
فوائد مستحقات القبض وموجودات أخرى	٢٢,٤	١٦,٠	٦,٤	٪٣٩,٩٢
ممتلكات ومعدات	١٨,٩	١٦,٨	٢,١	٪١٢,٤٤
مجموع الموجودات	١,٦٩٣,٨	١,٤٩٨,٨	١٩٥,٠	٪١٣,٠١
المطلوبات والحقوق				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٦٣,٨	٢٣٨,٢	٢٥,٥	٪١٠,٧١
إقتراض بموجب إتفاقيات إعادة الشراء	١٦,٤	١٠٢,٠	٨٥,٦-	٪٨٣,٩٠-
ودائع من البنوك متوسطة الأجل	٢٣٥,٦	٩٤,٣	١٤١,٤	٪١٥٠,٠٠
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٩٦٣,٩	٨٦٣,٤	١٠٠,٥	٪١١,٦٤
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٢٦,١	٢٧,٥	١,٤-	٪٤,٩٧-
مجموع المطلوبات	١,٥٠٥,٨	١,٣٢٥,٤	١٨٠,٤	٪١٣,٦١
حقوق المساهمين العائدة إلى حاملي أسهم الشركة الأم	١٨٧,٧	١٧٣,١	١٤,٦	٪٨,٤٥
حقوق الأقلية	٠,٣	٠,٣	٠,١-	-
مجموع الحقوق	١٨٨,٠	١٧٣,٤	١٤,٦	٪٨,٤٠
مجموع المطلوبات والحقوق	١,٦٩٣,٨	١,٤٩٨,٨	١٩٥,٠	٪١٣,٠١

إستعراض النتائج المالية يتبـــع

الأصـول

بلغت قيمة القروض والسلف المقدمة إلى العملاء ٩٣٨ مليون دينار بحريني بزيادة قدرها ١٨ ٪ عن السنة الماضية. وبلغ متوسط محفظة القروض ٨٨٨ مليون دينار بحريني بزيادة قدرها ١٣,٠٪ من متوسط سنة ٢٠٠٥. وتعود هذه الزيادة الى نمو القروض والسلف في المتعلق بالشركات، في مملكة البحرين و إمارة دبي.

تصنف محفظة البنك الإستثمارية إلى ثلاث فئات رئيسية هي: «الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة»، «الاستثمارات المتاحة للبيع» و «الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة». وتتألف هذه الإستثمارات من السندات المسعرة والأسهم المتداولة وغير المتداولة التي تم شراؤها في الأساس بنية الاحتفاظ بها على المدى الطويل. في نهاية سنة ٢٠٠٦، كان ٣٠,٧٣٪ من مجموع هذه الإستثمارات على شكل سندات مسعرة وأسهم قابلة للتداول (٣٢,٧٣٪ في نهاية ٢٠٠٥).

وشهدت الإستثمارات المصنفة لغرض غير المتاجرة أما الأوراق انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٢,٥٩ ٪ نتيجة إلى إنخفـاض الإستثـمار في السندات الحكومية (٢٠٠٥ : سجلت زيادة ملحوظة بنسبة تفوق ٢١ ٪، نتيجـة لزيادة الإستثمار في السندات المسعرة والسندات الحكـومية وسندات أخرى).

يشكل إستثمار البنك في الشركة الزميلة والمشروع المشترك نسبة ٢٠,٢٥ ٪ في أسهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية وهي شركة مساهمة بحرينية. واستثمر البنك أيضا في شركة «سكنا للحلول الإسكانية الشاملة» وهي شركة بحرينية حديثة التأسيس. ويمثل هذا الاستثمار حصة البنك من مجموع الحقوق.

وتعتبر سنـدات الخـزانة والودائع الماليـة لدى البنوك من أدوات سـوق المال المخصصـة لإدارة السيولة. وتشمـل الموجـودات الأخـرى الفوائد المستحقـة والموجـودات الثـابتة بعد خصم الستهلاك المتراكم والممتلكات التي استملكها البنك لبيعها لاحقاً بالإضافة الى المصروفات العامة

المطلوبات

تشتمل المطلوبات الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى المتضمنة أرصدة حسابات العملاء المستحقة عند الطلب، سواء تلك التي تحتسب أو لا تحتسب عليها فوائد، والودائع الثابتة المودعة لفترات وبعملات مختلفة وبأسعار متفاوتة. وعند نهاية السنة، سجلت ودائع العملاء إرتفاعاً من ٨٦٣,٤ مليون دينار بحريني. (في نهاية ٢٠٠٥) إلى ٩٦٣,٩ مليون دينار بحريني، أي بنسبة زيادة قدرها ١١,٦٪.

وأصدر البنك خلال العام سندات إيداع بسعرعائم بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي كجزء من برنامجه القائم على إصدار سندات تمويل متوسطة الأجل باليورو بقيمة بليون دولارأمريكي. وتم إصدار هذه السندات لمدة ٥ سنوات حيث تحمل قسيمة لفائدة ليبور على مدى ٣ أشهر باللإضافة الى ٤٥ نقطة أساسية. ولتطوير إستحقاق الميزانية العمومية، حصل البنك في نهاية السنة على ودائع متوسطة الأجل قيمتها ١٢٥ مليون دولار أمريكي من البنوك بعد تسديد مبلغ مماثل. أن الهدف من تمويل الصناديق المتوسطة الأجل هو تنويع مصادر تمويل الصناديق لنمو الميزانية ومواصلة تحسين هيكل إستحقاق ميزانية البنك.

تشمل الفوائد مستحقة الدفع وغيرها من المطلوبات الفوائد المتراكمة المستحقة على الودائع التي تحقق فائدة، والنفقات المتراكمة، والإحتياطات للمطلوبات الطارئة.

ملاءة رأس المال

إرتفع اجمالي الحقوق، قبل خصم المخصصات ليصل الى ١٨٧,٧ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة ب ١٧٣,١ مليون دينار بحريني في نهاية السنة الماضية مما عزز من مكانة البنك المالية. وعلى الرغم من النمو الكثيف لسلف العملاء وغيرها من الموجودات ذات المخاطر، استقر معدل ملاءة رأس المال في نهاية عام ٢٠٠٦ بنسبة ١٦,٢ ٪ وهو معدل يفوق بكثير الحد الأدنى (٨٪) الذي يشترطه اتفاق بازل. ويقيس هذا المعدل إجمالي رأس مال البنك المؤهل بالنسبة إلى الوجودات ذات المخاطر والحوادث الطارئة، ولقد رفع بنك البحرين المركزي الحد الأدنى هذا إلى ١٢ ٪ الساري المفعول إعتباراً من عام ١٩٩٨ للبنوك المحلية المسجلة.

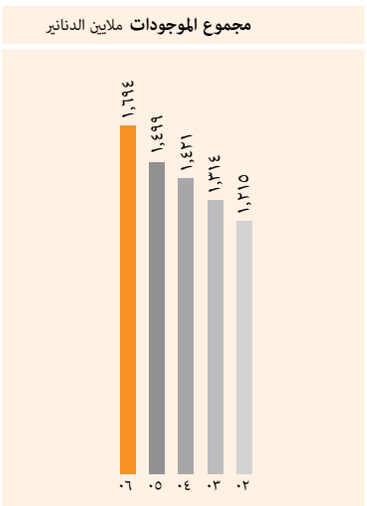

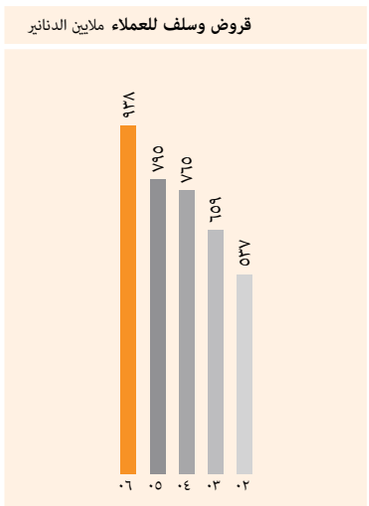

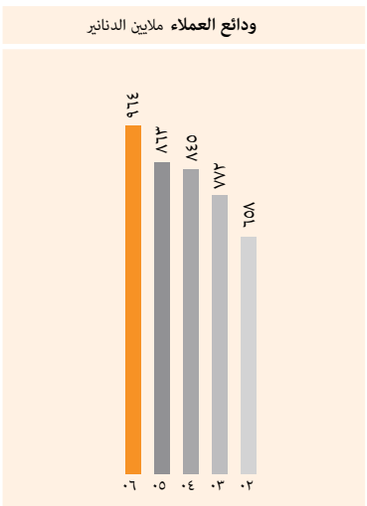

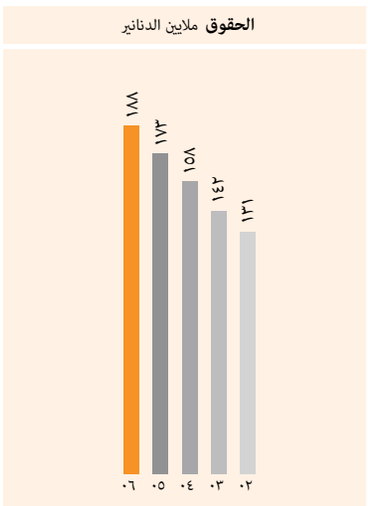

إصغـــاء

إدارة المخـاطر

إن وجود الإدارة الفعالة المتميزة بالكفاءة والسرعة في مواجهة المخاطر التي تواجه أنشطة البنك تعتبر عنصراً حاسماً لضمان سلامة عمليات البنك وتحقيق الربحية. وتشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وادارة المخاطر بصورة منتظمة. كمايتمثل هدف إدارة المخاطر بصورة أساسية في زيادة عوائد المساهمين وتحقيق الإيرادات على الأسهم بما يتلاءم مع المخاطر التي تم تحملها. وحتى يتسنى تحقيق هذا الهدف، يحرص البنك على إستخدام الكوادر البشرية المؤهلة وأحدث التقنيات المتطورة وإتباع أفضل السبل لإدارة المخاطر.

وعلى غرار ما تواجهه مختلف المؤسسات المالية، يواجه البنك مخاطر عدة في عملياته وأنشطته. تشمل هذه النخاطر: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق (متضمنة مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر العملة ومخاطر سعر حقوق المساهمين)، ومخاطر السيولة، والمخاطر القانونية والتشغيلية، وفيما يلي تفصيل لهذه المخاطر.

تقع على عاتق مجلس إدارة البنك المسئولية الكاملة عن إدارة المخاطر حيث يتعين على مجلس الادارة تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر وإستراتيجيات البنك بصورة دورية. ومن ثم, تضع الإدارة التنفيذية الإجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسات والإستراتيجيات. هذا وتتحمل كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، واللتان تتألفان من أعضاء من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا للبنك - المسئولية الكاملة عن إدارة الميزانية العمومية ومحفظة المخاطر للبنك.

يهتم قسم إدارة المخاطر بتعريف خصائص مخاطرالائتمان المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والبلدان والأقاليم والصناعات المختلفة. علاوة على ذلك، فإن القسم مسئول عن تأسيس أو تطوير السياسات والاجراءات الائتمانية التي تحمي البنك من هذه الأخطار. هذا و يضع القسم الأنظمة والاجراءات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

أما قسم إدارة الائتمان فيقوم بمعالجة طلبات الائتمان، ويتحقق من مدى الإلتزام ببنود السياسات الائتمانية الموضوعة. هذا ويصدر القسم تقارير دورية عدة تبحث قي مواضيع مثل: التعرض لمخاطر الائتمان وتقييم نسبه وتضع حدود المبالغ الائتمانية بالاضافة الى أنظمته الرقابية وحرصاً على تأمين إستقلالية عملية إدارة المخاطر، فإن مسئولي كلا من قسم إدارة المخاطر وقسم إدارة الائتمان يعملان مباشرة تحت إشراف المدير العام الرئيس التنفيذي.

المراجعة الداخلية الروتينية تقيم مدى الالتزام بالسياسات والأنظمة، والتي يتم تعديلها وتطويرها كلما دعت الضرورة الى ذلك.

مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها إحتمال إخفاق المستفيد من تسهيلات البنك أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بمقتضى الشروط المتفق عليها. ويتمثل هدف إدارة مخاطر الإئتمان في تحقيق أفضل العوائد مع الأخذ في الإعتبار نسبة المخاطر، وذلك عن طريق الاحتفاظ بمخاطر الائتمان ضمن المعايير المقبولة.

ويحتفظ البنك بسياسات وإجراءات محددة تهدف الى تحديد وقياس والإشراف ومراقبة مخاطر إدارة الائتمان في كافة مجالات أنشطة البنك، على مستوى المحافظ الائتمانية أو الائتمان للأفراد، وتتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراءات تقييم شامل ومتعمق للمتقدم بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية أو الطرف المقابل بما في ذلك الغرض من الائتمان ومصدر السداد، وتخضع إقتراحات الائتمان للمراجعة عن طريق دائرة إدارة الائتمان قبل إعتمادها من قبل الجهة المعنية، وتجرى عملية المراجعة من قبل وحدة مستقلة برئاسة رئيس إدارة الائتمان الذي يعمل تحت الإشراف المباشر للمدير العام الرئيس التنفيذي.

يقوم البنك بوضع الاستراتيجيات المحددة للأعمال والمخاطر المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد ونشاطات الاستثمار والخزانة وذلك في نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة، ويتم بحث أي مخاطر إضافية مصاحبة لتلك الاستراتيجيات في إجتماعات لجنة إدارة المخاطر حيث يتم تطبيق معايير مراقبة المخاطر اللازمة عليها من خلال إجراء التعديلات على السياسات والاجراءات والنشرات، كما يقوم البنك أيضاً بوضع سياسة استراتيجية شاملة للمخاطر في كل عام ويقوم بمتابعة تطوراتها.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعيته وتنوع المحافظ بصورة مستمرة من أجل زيادة معدل العائد المضبوط والتقليل من التأثيرات الناجمة عن إضمحلال وتراكم الائتمانات الهامشية، ومن جانب آخر يقوم البنك بمراقبة مخاطر تمركز الائتمانات من خلال وضع حدود قصوى لمخاطر التعامل مع المقترضين من الأفراد أو الطرف المقابل لكل دولة وبنك وقطاع، ولايتم إعتماد هذه الحدود إلا بعد إجراء تحليل مفصل لها وتخضع للمراجعة الدورية الدقيقة.

تقع مهمة المراقبة والمتابعة اليومية للمقترضين من الأفراد أو الطرف المقابل على عاتق وحدة الأعمال فيما تؤمن وحدة إدارة الائتمان التي تعتبر جزءاً من دائرة إدارة الائتمان تقديم التسهيلات الائتمانية بعد الحصول على الإعتماد المناسب وإستلام المستندات المطلوبة والموثقة، كما تقوم هذه الوحدة بمراقبة أي تجاوز للحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة والائتمانات المنتهية وتقوم باتخاذ الإجرءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخر في السداد.

ويتبع البنك سياسة خاصة لتصنيف مخاطر الموجودات والتي تحدد المعايير المطلوبة لتصنيف الموجودات المعرضة للخطر، ويتم تصنيف كافة الائتمانات وفقاً للمعايير المنصوص عليها، وتتم مراجعة جميع علاقات الاقتراض مرة كل سنة على الأقل وبصورة متكررة في حالة الموجودات ذات الأداء غير الجيد. وتجري دائرة التدقيق الداخلي مراجعة مستقلة لمخاطر الموجودات بصفة دورية وتقدم تقريرها بهذا الخصوص إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق. ويبذل البنك قصارى جهده دائماً لتحسين أساليب تصنيف مخاطر الائتمان وسياسات وممارسات مخاطر الائتمان لتعكس مخاطر الائتمان الحقيقية وترسخ ثقافة ائتمان خاصة بالبنك.

وتتمثل سياسة البنك في الإحتفاظ بإحتياطات لخسائر الائتمان ضمن الحدود المناسبة. وبالنسبة للقروض والسلفيات التي يتم بحثها من قبل الادارة بصفة فردية، فإنه يتم وضع مخصصات مجددة لها مقابل خسائر الهلاك المحتملة والتي يتم حسابها على أساس قيمة الخصم المقدر للتدفقات النقدية والمستقبلية وذلك بمقتضى ارشادات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. أما بالنسبة للحسابات الأخرى ذات القيم الصغيرة للحساب المفرد، فإنه يتم وضع إحتياطي محدد لها حسب الإتجاهات التاريخية والبيئة الإقتصادية الحالية. ويتم إعتماد جميع الإحتياطيات للخسائر المحتملة من قبل لجنة الإحتياطيات التي تتألف من أعضاء من الإدارة التنفيذية، وللتركيز على إستعمال القروض الغير مربحة، يقوم فريق من الموظفين بإدارة وإستحداث خطة مع أقسام الخدمات المصرفية للأفراد والقطاع التجاري وقسم الخدمات المصرفية الدولية.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بأنه إحتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية (متطلبات السيولة) نتيجة عدم توازن التدفقات التمويلية وتتطلب إدارة مخاطر السيولة ضمان وفاء البنك بالتزاماته المالية النقدية بالطريقة وفي الوقت الذي تستحق فيه.

ولدى البنك سياسة محددة للسيولة تبين أدوار ومسئوليات لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات والخزانة ضمن توجيهات مجلس الادارة فيما يتعلق بالحد الأدنى من الموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها ويستخدم البنك أسلوب سلم الإستحقاقات (الفواصل الزمنية) لإدارة السيولة بالبنك، ويتم إعتماد حدود متطلبات التمويل لكل فاصل زمني لسلم الاستحقاق والتدفقات التراكمية للنقد الخارج لكل فاصل زمني، ونسب السيولة المتعددة المقرر المحافظة عليها بحيث يتم الموافقة عليها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات على أساس إستراتيجية السيولة السنوية.

وتقضي سياسة البنك الاحتفاظ باستثماراته في مجال الموجودات السائلة العالية الجودة مثل الودائع مع البنوك وسندات الخزينة والسندات الحكومية لضمان توافر الأموال اللازمة للوفاء بالمطلوبات التي تستحق والتسهيلات غير المسحوبة وسحوبات الودائع ويذكر أن نسبة كبيرة من ودائع البنك تتألف تقليدياً من الحسابات الجارية وحسابات التوفير والحسابات الثابتة الخاصة بالأفراد والتي تشكل قاعدة ودائع ثابتة ومصدراً هاماً للتمويل على الرغم من كونها قابلة للدفع عن الطلب أو بموجب إشعار قصير المدة.

تقع مسئولية المراقبة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق مسئول الخزانة بالمركز الرئيسي الذي يقوم بمتابعة مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات عن كثب ويتأكد من الالتزام بالحدود الموضوعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وعدم وجود تمركز غير لازم للأموال من أي مصدر وحيد.

ويقوم البنك أيضا بوضع خطط للطوارىء للتعامل مع أي ظروف إستثنائية تتعلق بمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للاحتمالات المختلفة.

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من تعريض الوضع المالي للبنك لتقلبات غير ملائمة في أسعار الفائدة وقد يتعرض البنك لهذه المخاطر نتيجة لعدم الموازنة أو وجود إختلالات بين حجم الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية التي تستحق الأداء أو التي يعاد تسعيرها في فترة معينة ويمكن لمخاطر سعر القائدة العالية أن تشكل تهديداً خطيراً لإيرادات البنك وقاعدته الرأسمالية، وبالتالي فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الإحتفاظ بمخاطر سعر الفائدة في مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة البنك وضمان وضعه القوي.

تتمثل سياسة البنك في أن تكون الفروقات بين موجوداته ومطلوباته وتوازنها في الحدود المعقولة للمحافظة على صافي دخل ثابت من الفوائد. ويقوم البنك بمراقبة مخاطر سعر الفائدة على أساس الفجوة / حدود المدة كما يستخدم البنك سيناريوهات ماذا لو للتغييرات في أسعار الفائدة إن وجدت للتنبؤ بصافي دخل الفوائد للبنك ويستخدم البنك الأدوات المالية المشتقة مثل عقود مقايضة سعر الفائدة وإتفاقيات الأسعار العائمة وعقود السندات المستقبلية وذلك حرصاً منه على التحكم في مخاطر سعر الفائدة، أما مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر سعر الفائدة فتقع على عاتق مسئول الخزانة في المركز الرئيسي وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر سعر الفائدة بصفة دورية.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر الأسواق على أنها خطر مواجهة الخسائر في المراكز المدرجة أو غير المدرجة في الميزانية العمومية للبنك والتي تنشأ عن التغييرات في أسعار السوق للأدوات ذات العلاقة بمعدل سعر الفائدة والسهم في الدفاتر التجارية ومخاطر القطع الأجنبي والسلع في جميع الدوائر في البنك.

يحتفظ البنك بسياسات واضحة ومحددة في مجال عمليات الإستثمار (بما في ذلك الإستثمار عن طريق المتاجرة) وقطاع العملات الأجنبية التي تضع حدوداً لهذه الأنشطة وفقاً لمعايير محددة، ويتم الإستثمار بشكل دقيق يقتضي معايير صارمة، تضمن إستثماراً ذات نوعية ممتازة وسيوله عالية، ولايباشر البنك أي نشاطات في مجال التعامل في السلع.

التحركات اليومية للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR)

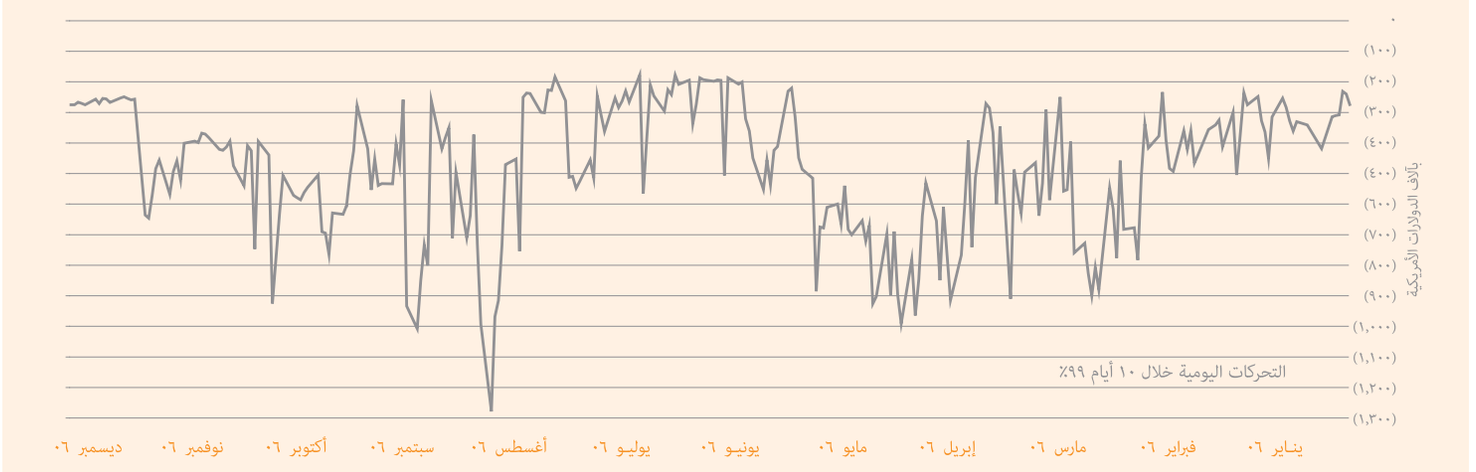

إدارة المخـاطر يتبـــع

كما يستخدم البنك نموذجاً داخلياً يعرف بالقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس المخاطر العامة للسوق والذي يتم إعتماده من قبل البنك البحرين المركزي وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر بإستخدام ٩٩ في المائة لمعدل الثقة لمدة ١٠ أيام. ويقتضي ذلك ضمناً إحتمال تحمل خسارة قدرها ١٪ بزيادة على مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة عن طريق النموذج، وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، تم إحتساب VaR بقيمة ١٠٥,٢٧٩ دينار بحريني (٢٧٩,٢٠٢ دولار أمريكي) ويبين الرسم البياني في الصفحة السابقة تحرك VaR على مدى ١٠ أيام.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإجراء إختبارات مساندة لمرجعة أداء هذه النظام بمقتضى أنظمة كفاية رأسمال مخاطر السوق الصادرة من بنك البحرين المركزي. وتستلزم إختبارات المساندة إجراء المقارنة اليومية بين نسبة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع متوسط الربح والخسارة اليومية (أي متوسط إقفال وفتح الربح والخسارة) والهدف من هذا الإجراء هو التأكد بأن الإفتراضات المستخدمة في حساب القيمة المعرضة للمخاطر يكون مؤشراً جيداً لأسواق الخسائر المحتملة.

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج مقارنة متوسط الربح والخسارة مقابل القيمة المعرضة للمخاطر الموحدة للبحرين والكويت خلال عام ٢٠٠٦. وفي الأحوال التي كان متوسط الربح والخسارة فيها يتمثل خسارة كانت القيمة المعرضة للمخاطر دائماً أكبر من الخسارة مما يدل على العلاقة المتبادلة العالية بين حركة الخسارة المتوقعة والخسارة الفعلية، وخلال السنة لم تتجاوز الخسارة الفعلية تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر مما يدل على أن الإفتراضات المستخدمة لحساب رقم القيمة المعرضة للمخاطر كانت معقولة، كما يجري البنك بشكل منتظم إختبارات التأكد من ماهية الأحداث أو السيناريوهات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المراكز المالية الهامة التي يحتفظ بها البنك، وحسب متطلبات مؤسسة نقد البحرين يقوم البنك بالتصديق على صلاحية النموذج الداخلي الذي تتم مباشرته من قبل كل من دائرة التدقيق الداخلي للبنك وأيضاً مدققين الحاسابات الخارجيين.

المخاطر القانونية

تتمثل المخاطر القانونية في عد إمكانية تطبيق العقود قانونياً أو عدم صياغتها أو توثيقها بشكل صحيح ويتبع البنك سياسة إستخدام المستندات الموحدة في معظم عملياته الإقراضية، ويتم إعداد جميع المستندات الموحدة للبنك بالتشاور مع دائرة الشئون القانونية في البنك و/أو مستشار قانوني من خارج البنك فيما تخضع كافة المستندات غير الموحدة لموافقة دائرة الشئون القانونية في البنك أو المستشار القانوني الخارجي.

وتضمن السياسات والإجراءات المتبعة في البنك عدم السماح بصرف التسهيلات الائتمانية إلا بعد التأكد من إستلام كافة المستندات المطلوبة.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في التعرض للخسارة الناشئة عن عدم كفاءة أو خلل في العمليات الداخلية، أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. وقد حدد البنك بشكل واضح إجراءات التشغيل لكل منتج وخدمة. وتوجد لدى البنك أخر وأحدث أنظمة الكمبيوتر التي تتيح له تيسير عملياته بصورة سريعة وبدقة متناهية.

ويتم إعتماد كافة أنظمة الكمبيوتر وإجراءات التشغيل من قبل دائرة التدقيق الداخلي التي تعمل بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وتباشر نشاطاتها تحت إشراف لجنة التدقيق مباشرة وتتألف من أعضاء من مجلس الإدارة. وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك وتقوم بالإبلاغ عن أي إختلافات أو إستثناءات في سياسات وإجراءات البنك، كما توصي بالإجراءات اللازمة لتحسين مخاطر التشغيل ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يحتفظ البنك أيضاً بخطط للطوارىء لمواجهة أي عطل في أنظمة الكمبيوتر حيث يتم عمل نسخ إضافية لجميع البيانات الهامة بشكل منتظم ويتم إيداعها خارج مبنى البنك بهدف تأمين إستمرار عمليات البنك في حالة فشل أنظمة الكمبيوتر دون أية صعوبات أو خسائر للبيانات أو المعاملات التجارية الهامة، وضمن خطة الوقاية من الكوارث، فقد قام البنك بإنشاء مركز مساندة إحتياطي يمكن تشغيله في حالة وجود أي طارىء.

كذلك قام البنك بوضع خطة لإستمرار الأعمال (SCP) بهدف تأمين قدرة البنك على الإستمرار في تقديم خدماته الأساسية إلى العملاء في حالة حدوث الكوارث الكلية أو الجزئية وذلك لخفض أي تأثيرات سلبية على عمليات البنك الى الحد الأدنى.

والبنك الآن بصدد تنفيذ إطار لمخاطر التشغيل يتألف من مجالات الخطر الأساسية، تصنيف المخاطر، معايير التحكم الأساسية ومؤشرات المخاطر الأساسية وذلك بموجب متطلبات بازل ٢ لبنك البحرين المركزي.

إختبارات المساندة - يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٦

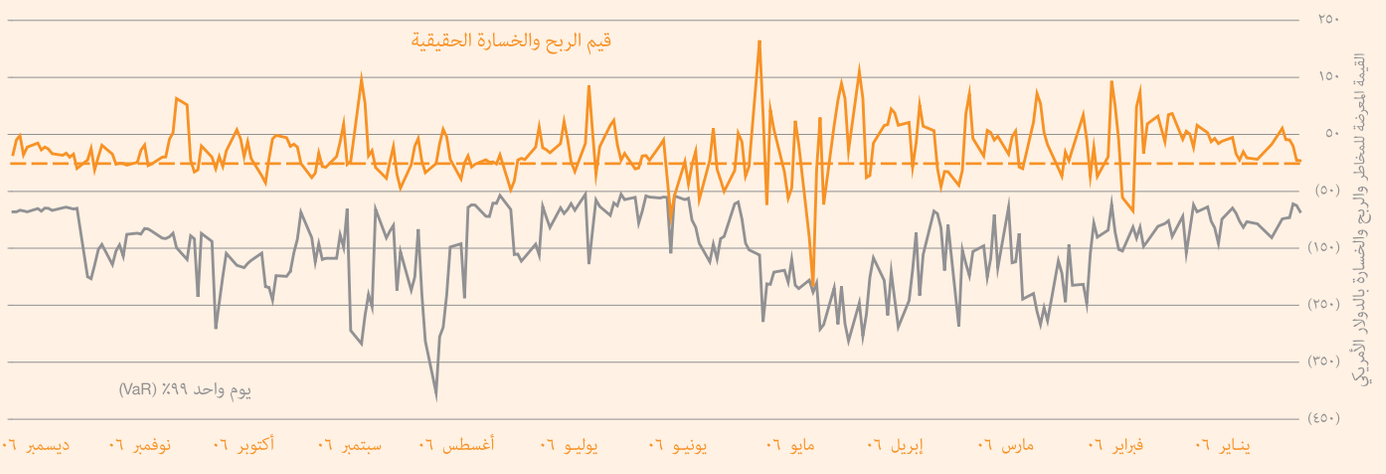

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح

أولا بيانات المساهمين

يتم التداول في أسهم بنك البحرين والكويت في كل من سوقي البحرين والكويت للأوراق المالية. وقد أصدر البنك ٦٤٠,١٩٥,٣١٢ سهم بقيمة ١٠٠ فلس للسهم الواحد – كلها مدفوعة.

اجتماع الجمعية العامة

عقدت الجمعية العامة العادية اجتماعها السنوي في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ و عقدت الجمعية العامة غير العادية اجتماع في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وآخر في ١٨ مارس ٢٠٠٦.

المساهمين

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المواطنون البحرينيون	–	١٢٩,٢٣٤,٥٨٢	٢٠,١٩٪
الهيئة العامة لصندوق التقاعد	مملكة البحرين	١٢٠,٢٦٥,٨١٧	١٨,٧٩٪
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	مملكة البحرين	٨٥,٤٤٧,٩٦٨	١٣,٣٥٪
بنك الكويت والشرق الأوسط	دولة الكويت	٤٣,٢١٣,١٧٥	٦,٧٥٪
بنك الكويت التجاري	دولة الكويت	١٢٤,١٢٣,٢٣٥	١٩,٣٩٪
شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الأصول (المحافظ)	دولة الكويت	٤١,٦٤٥,٠٠٠	٦,٥٠٪
شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الأصول	دولة الكويت	٣٢,٨٩٥,٣٣٣	٥,١٣٪
مجموعة الأوراق المالية	دولة الكويت	٢٦,٥٥٩,٠٠٠	٤,١٥٪
الهيئة العامة للأستثمار	دولة الكويت	٢٤,٠٠٧,٣١٤	٣,٧٥٪
الشركة العالمية الكويتية للأستثمار	دولة الكويت	١٢,٨٠٣,٨٨٨	٢,٠٠٪

جدول توزيع فئات الأسهم مع تحديد عدد المساهمين ونسبهم (بحسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦)

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية
أقل من ١٪	١٢٩,٢٣٤,٥٨٢	٢,٣٨٥	٢٠,١٩٪
١٪ الى أقل من ٥٪	٦٣,٣٧٠,٢٠٢	٣	٩,٩٪
٥٪ الى أقل من ١٠٪	١١٧,٧٥٣,٥٠٨	٣	١٨,٣٩٪
١٠٪ الى أقل من ٢٠٪	٣٢٩,٨٣٧,٠٢٠	٣	٥١,٥٢٪
٢٠٪ الى أقل من ٥٠٪	-	-	٠٪
٥٠٪ فأكثر	-	-	٠٪

ثانياً مجلس الإدارة

أحكام المراقبة

إن للمستوى الرفيع الذي يتمتع به البنك في مجال تقوية أحكام المراقبة أكبر الأثر في وضعه الريادي على المستوى المحلي والإقليمي وفي تعزيز موقعه في المجتمع. ويخضع مجال أحكام المراقبة بالبنك إلى مراجعة مستمرة من أجل تطويره ليكون مطابقا مع المستويات العالمية و الأداء الأمثل. وتأتي هذه المهمة التي تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك, متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها نشاطاته.

مهام ومسئوليات المجلس

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة على تنفيذ الخطوات الاستراتيجية للمجموعة وعلى سير أعمالها ضمن نطاق العمل المتفق عليه وبمقتضى الأطر القانونية والرقابية ذات العلاقة. ويحرص المجلس على مدى ملائمة الأنظمة المالية والتشغيلية والضوابط الداخلية فضلا عن تطبيق قواعد ميثاق أخلاقيات المهنة للبنك. وقد فوض المجلس المدير العام الرئيس التنفيذي مسئولية الإدارة العامة للبنك.

ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة على الأقل. ويتألف المجلس في الوقت الحاضر من ١٢ عضواً غير تنفيذي بما فيهم رئيس المجلس.

ويذكر أن كل عضو بمجلس الإدارة يستمر في منصبة لمدة ثلاث سنوات. ويخضع اعادة تعيينة بقرار من الجمعية العامة للمساهمين، التي يكتمل النصاب فيها بحضور أغلبية أعضاء مجلس إدارة البنك (بما فيهم الرئيس و/أو نائب الرئيس).

مكافآت أعضاء المجلس

مكافآت وعلاوات ومصاريف أعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس ولجانها لسنة ٢٠٠٦ بلغت ٤٩٢,٩٧٤ دينار بحريني (٢٠٠٥: ٥٢٨,٢٩٦).

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح يتبـــع

أعضـاء المجلس

السيد مراد على مراد
رئيس مجلس الإدارة
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢١ مارس ١٩٩٩ (مستقل)
عضو مجلس الإدارة - شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية.
عضو مجلس الإدارة - شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب.).
عضو مجلس الإدارة بالشركة البحرينية الكويتية للتأمين.
نائب رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان.
نائب رئيس شركة بنادر للفنادق.
عضو المجلس النوعي للتدريب للقطاع المالي والمصرفي.
رئيس مجلس الأمناء لصندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي.

السيد جاسم حسن علي زينـل
نائب رئيس مجلس الإدارة إنضـم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤ (مستقل).
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - شركة الزمردة الإستثمارية لإدارة الأصول.
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الرازي القابضة.
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - بنك ادكس الإستثماري.
عضو مجلس الإدارة - البنك العقاري الكويتي.

السيد يعقوب يوسف الفليج
إنضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٨ مارس ١٩٩٤ (مستقل).
عضو مجلس الادارة - بنك الكويت الوطني.

السيد محمد صلاح الدين أحمـد
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١ مايو ١٩٩٠ (مستقل).
رئيس مجلس الإدارة - مؤسسة محمد صلاح الدين للاستشارات الهندسية.
عضو مجلس الادارة - شركة البحرين لتعبئة المياه والمشروبات ش.م.ب (م).
عضو مجلس الأوقاف السنية.
عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال البحرينية.
عضو مجلس ادارة - شركة انترشيلد ذ.م.م.

السيد حمد أحمد البصيري
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١١ يناير ٢٠٠١ (مستقل).
مدير أول الاستثمار- الهيئة العامة للاستثمار.
عضو مجلس الادارة - الشركة الكويتية للاستثمار.

السيد عبدالله محمد السميط
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٢ أبريل ٢٠٠١ (مستقل).
نائب رئيس المدراء العامين بالبنك الأهلي الكويتي.
عضو لجنة المصارف الكويتية.

الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
إنضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٤ ديسمبر ٢٠٠٢
المدير العام – الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (إبتداءً من ١٨ يناير ٢٠٠٧).
نائب رئيس مجلس الإدارة – شركة البحرين للإتصالات السلكية واللاسلكية.
رئيس مجلس الإدارة – شركة الأوراق المالية والاستثمار.
عضو مجلس الإدارة – شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب).
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للسيارات
نائب رئيس مجلس إدارة شركة البحرين العالمية للجولف.

السيد عارف صالح خميس
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ١ أبريل ٢٠٠٣
وكيل وزارة مساعد للشئون المالية في وزارة الماليـة.
عضو مجلس الإدارة – شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم.
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري).
شركة نفط البحرين (بابكو).
مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب.
المجلس الأعلى للمرور.
صندوق الزكاة.

السيد جمال علي الهزيم
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ (مستقل).
عضو مجلس إدارة مجموعة ناس.
عضو مجلس إدارة شركة التعمير الكويتية.

السيد عبدالمجيد حاجي الشطي
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٤ مارس ٢٠٠٤
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالبنك التجاري الكويتي.

السيد علي حسن مشاري البدر
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ (مستقل).
رئيس مجلس إدارة شركة إستراتيجيا للإستثمار.

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
إنضم إلى عضوية مجلس إدارة بنك البحرين والكويت في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥ (مستقل).
رئيس ديوان سمو ولي العهد.
عضو مجلس ادارة حلبة البحرين الدولية.

سكرتير مجلس الأدارة : سعد محمد الحوطي

نظام القواعد والسلوك

لقد تم استحداث لوائح القواعد والسلوك الخاصة بمجلس الادارة لتطبيقها فيما بين أعضاء المجلس والادارة التنفيذية وجميع موظفي البنك.

متاجرة المطلعين

وضع البنك السياسات والإجراءات التنظيمية فيما يخص المتاجره في أسهم البنك من قبل المطلعين الذين يشملون أعضاء مجلس الأدارة والأدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والعاملين في أي مؤسسة لها إتصال مباشر بالمعلومات الداخلية وأقاربهم حيث تهدف هذه الأجراءات إلى الحد من سوء إستخدام المعلومات المتوفرة داخل البنك والتأكد بأن جميع المطلعين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والأدارية في متاجراتهم في أسهم البنك. ويكون للجنة المطلعين المسئولية الكاملة لمتابعة ومراقبة نشاط تداول المطلعين.

اجتماعات المجلس وسجل الحضور

عقد المجلس تسعة إجتماعات في مملكة البحرين وكان الحضور في الإجتماعات الربع سنوية كالتالي:

٢٠٠٦/٢/٢٦	٢٠٠٦/٦/١٨	٢٠٠٦/١٠/٢٩	٢٠٠٦/١٢/٢٤
السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد	السيد مراد علي مراد
السيد جاسم حسن علي زينل	السيد جاسم حسن علي زينل	السيد جاسم حسن علي زينل	السيد يعقوب يوسف الفليج
السيد يعقوب يوسف الفليج	السيد يعقوب يوسف الفليج	السيد محمد صلاح الدين أحمد	السيد محمد صلاح الدين أحمد
السيد حمد أحمد البصيري	السيد محمد صلاح الدين أحمد	السيد عبدالله محمد السميط	السيد حمد أحمد البصيري
السيد عبدالله محمد السميط	السيد حمد أحمد البصيري	السيد حمد أحمد البصيري	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة	السيد عبدالله محمد السميط	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة	السيد عارف صالح خميس
السيد عارف صالح خميس	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة	السيد عارف صالح خميس	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي
السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	السيد عارف صالح خميس	السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	السيد جمال علي الهزيم
السيد جمال علي الهزيم	السيد جمال علي الهزيم	السيد جمال علي الهزيم	السيد علي حسن البدر
السيد علي حسن البدر	السيد علي حسن البدر	السيد علي حسن البدر	
السيد محمد صلاح الدين أحمد			

ملكية أعضاء مجلس الادارة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الادارة (حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦)

عضو مجلس الادارة	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر٢٠٠٥	٣١ ديسمبر٢٠٠٦
السيد مراد علي مراد	عادية	٢٣٨,٠٠٠	٢٦٧,٧٥٠
السيد محمد صلاح الدين أحمد	عادية	٢٠٤,٦٥٥	٣١٥,٣٦١
السيد جاسم حسن علي زينل	عادية	١٠٠,٠٠٠	١١٢,٥٠٠
السبد عبدالله محمد السميط	عادية	١٠٠,٠٠٠	١١٢,٥٠٠
السيد علي حسن مشاري البدر	عادية	١٠٠,٠٠٠	١١٢,٥٠٠
السيد جمال علي الهزيم	عادية	لا يوجد	١١٢,٥٠٠
الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة/الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية	عادية	لا يوجد	١٠٠,٠٠٠
السيد عبدالمجيد حاجي الشطي	عادية	لا يوجد	١٠٠,٠٠٠
السيد عارف خميس / الهيئة العامة لصندوق التقاعد (**)	عادية	لا يوجد	١٠٠,٠٠٠
السيد حمد أحمد البصيري	عادية	لا يوجد	١٠٠,٠٠٠

(**) أسهم العضوية الخاصة بالسيد عارف صالح خميس من ضمن مجموع الأسهم المالكة للهيئة العامة لصندوق التقاعد.

أقارب أعضاء مجلس الادارة

شركة الجنبية ش. م. م.، عدد الأسهم المملوكة ١٦,٨٧٥ سهم.

عقود تتبع أعضاء مجلس الادارة

مكتب محمد صلاح الدين للاستشارات الهندسية: عقد تقديم إستشارات فنية لمشروع إنشاء شبكة المجمعات المالية. بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة فى عام "٢٠٠٦" ٤٣,١٩٦ دينار بحريني.

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح يتبـــع

لجـان المجلس

اللجنـة	أعضاء اللجنة	نبذة عن المهام والمسئوليات
اللجنـة التنفيذية	السيد يعقوب يوسف الفليج (رئيس اللجنة) الشيخ محمد بن عيسى الخليفة نائب رئيس اللجنة السيد جاسم علي حسن زينل السيد عارف صالح خميس السيد حمد أحمد البصيري السيد محمد صلاح الدين أحمد	• ستة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنويا عشرة اجتماعات (تم فعلياً عقد أحد عشر إجتماعاً فى سنة ٢٠٠٦). • يخول المجلس اللجنة الصلاحيات المناسبة لممارسة المهمات الموكلة بما فيها وضع سياسات العمل فى البنك والأشراف على ميزانيته وذلك بما يكون ضروريا لضمان حسن إدارة البنك ولتقديم الدعم والمرونة اللازمة لتمكن إدارة البنك التنفيذية وأجهزتها من أداء الأعمال الموكلة إليها.
لجنـة التدقيق	السيد مراد علي مراد (رئيس اللجنة) السيد عبدالله محمد السميط السيد عبدالمجيد حاجي الشطي السيد جمال علي الهزيم الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	• خمسة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنويا أربعة اجتماعات (تم فعليا عقد أربعة اجتماعات فى سنة ٢٠٠٦). • تراجع اللجنة برنامج وتقارير لتدقيق الداخلي وتتحقق بمدى إستجابة الإدارة لها. وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين. وتحافظ على فاعلية منهجية التدقيق الداخلي وعلى الأخص عند مراجعة تقارير المدققين الخارجيين.
لجنـة المطلعين	السيد مراد علي مراد (رئيس اللجنة) السيد عبدالله محمد السميط السيد عبدالمجيد حاجي الشطي السيد جمال علي الهزيم الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	• خمسة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنويا أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربعة إجتماعات فى سنة ٢٠٠٦). • تم تأسيس هذه اللجنة بناء على متطلبات واشتراطات الجهة الرقابية، فتراقب اللجنة نشاط تداول المطلعين بما يتطلب الوقاية من أي سوء استخدام للمعلومات لدى المطلعين والتأكد في ذلك بما يطابق تعليمات الجهات الرقابية بشأن المطلعين.
لجنـة المزايا والتعويضات	السيد مراد علي مراد (رئيس اللجنة) السيد جاسم حسن علي زينل السيد حمد أحمد البصيري السيد عارف صالح خميس	• أربعة أعضاء لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للإجتماعات سنوياً إجتماعان (تم فعلياً عقد ستة إجتماعات فى سنة ٢٠٠٦). • تكون سياسة شاملة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يخص التعويضات والمزايا.

يحق للمجلس تعيين وحل للجان المؤقتة بحسب الضرورة.

ثالثاً الإدارة التنفيذية

رئاسة الإدارة

تقوم الإدارة التنفيذية برئاسة إدارة المدير العام الرئيس التنفيذي بأداء مهماتها تحت اشراف مجلس الإدارة.

أعضاء الإدارة التنفيذية

الدكتور فريد أحمد الملا
المدير العام الرئيس التنفيذي
المؤهلات العلمية: دكتوراه في العلاقات الدولية – جامعة سسكس, المملكة المتحدة (١٩٨٢).
الخبرة المهنية: ٢٤ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٠.

السيد أحمد علي البنا
نائب المدير العام – المجموعة المصرفية
المؤهلات العلمية: بكالريوس – جامعة هيوستن, الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٨).
الخبرة المهنية: ٢٣ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٧.

السيد جمال محمد هجرس
مساعد المدير العام – الخدمات المصرفية للأفراد
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة البحرين, مملكة البحرين (١٩٩١).
الخبرة المهنية: ٢٨ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠.

السيد عبدالحسين البستاني
مساعد المدير العام – الموارد البشرية والشئون الإدارية
المؤهلات العلمية: دبلوما وطنية عليا (هندسة مدنية) – جامعة ترنت، المملكة المتحدة (١٩٧٨).
الخبرة المهنية: ٢٨ سنة منها ١٩ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٨.

السيد عبدالله عبدالرحمن حسين
مساعد المدير العام – تقنية المعلومات
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة البحرين, مملكة البحرين (١٩٩٤).
الخبرة المهنية: ١٩ سنة في مجال تقنية المعلومات. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٣.

السيد عبدالكريم أحمد بوجيري
مساعد المدير العام – الخمات المصرفية للشركات
المؤهلات العلمية: بكالريوس علوم اقتصادية – جامعة حلب, سوريا (١٩٧٦).
الخبرة المهنية: ٢٩ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠١.

السيد آيان مكاي
مساعد المدير العام – الخزينة والاستثمار
المؤهلات العلمية: دكتوراه في الإقتصاد - جامعة مانشستر، المملكة المتحدة، ١٩٧٤.
الخبرة المهنية: ٢٣ سنة في المجال المصرفي. إنضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٦.

السيد رياض يوسف ساتر
مساعد المدير العام – التدقيق الداخلي
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – جامعة جلمورجن، المملكة المتحدة (٢٠٠١).
الخبرة المهنية: ٢٩ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠.

السيد أميت كومار
مدير أول – إدارة المخاطر
المؤهلات العلمية: ماجستير إدارة أعمال – المعهد الهندي للإدارة، الهند (١٩٨٣).
الخبرة المهنية: ٢٣ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٤.

السيد عدنان عبدالوهاب العريض
مدير أول – مجموعة إدارة الإئتمان
المؤهلات العلمية: بكالوريوس تجارة – جامعة بيروت العربية، لبنان (١٩٨٤).
الخبرة المهنية: ٢٥ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٢

السيد فينيت كوهلي
مدير أول – إدارة الرقابة المالية والتخطيط
المؤهلات العلمية: بكالوريوس تجارة – جامعة دلهي، الهند. محاسب قانوني – معهد المحاسبين القانونيين، الهند ١٩٨٣
الخبرة المهنية: ٢٥ سنة. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٢.

السيد محمود عبدالعزيز
مدير أول – العمليات
المؤهلات العلمية: دبلوم إدارة تنفيذية - جامعة البحرين، مملكة البحرين. برنامج الخليج في الإدارة التنفيذية – جامعة فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
الخبرة المهنية: ٣٥ سنة في المجال المصرفي. انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٦.

اللجان الإدارية

تجتمع اللجان بصفة شهرية تحت رئاسة المدير العام الرئيس التنفيذي وبحضور أعضاء اللجان بحسب مهماتهم:

اللجنـة	مهام ومسئوليات اللجنة
لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات	إدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر العامة.
لجنة إدارة شئون الموظفين	وضع السياسات واللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية لإدارة الكادر الوظيفي.
لجنة المخصصات	دراسة محافظ القروض والسلفيات الائتمانية ووضع السياسات والإجراءات المناسبة.
لجنة إدارة المخاطر	التعرف إلى ودراسة وتحجيم ومتابعة الأمور المتعلقة بالمخاطر للسيطرة عليها ووضع السياسات اللازمة لتطبيقها .
لجنة مراقبة ومتابعة الإستراتيجية	المتابعة الدورية لسير وتنفيذ المبادرات الإستراتيجية.

أحكام المراقبة وبيانات إضافية وفقاً لمتطلبات الإفصاح يتبـــع

رابعـاً الهيكـل التنظيمي

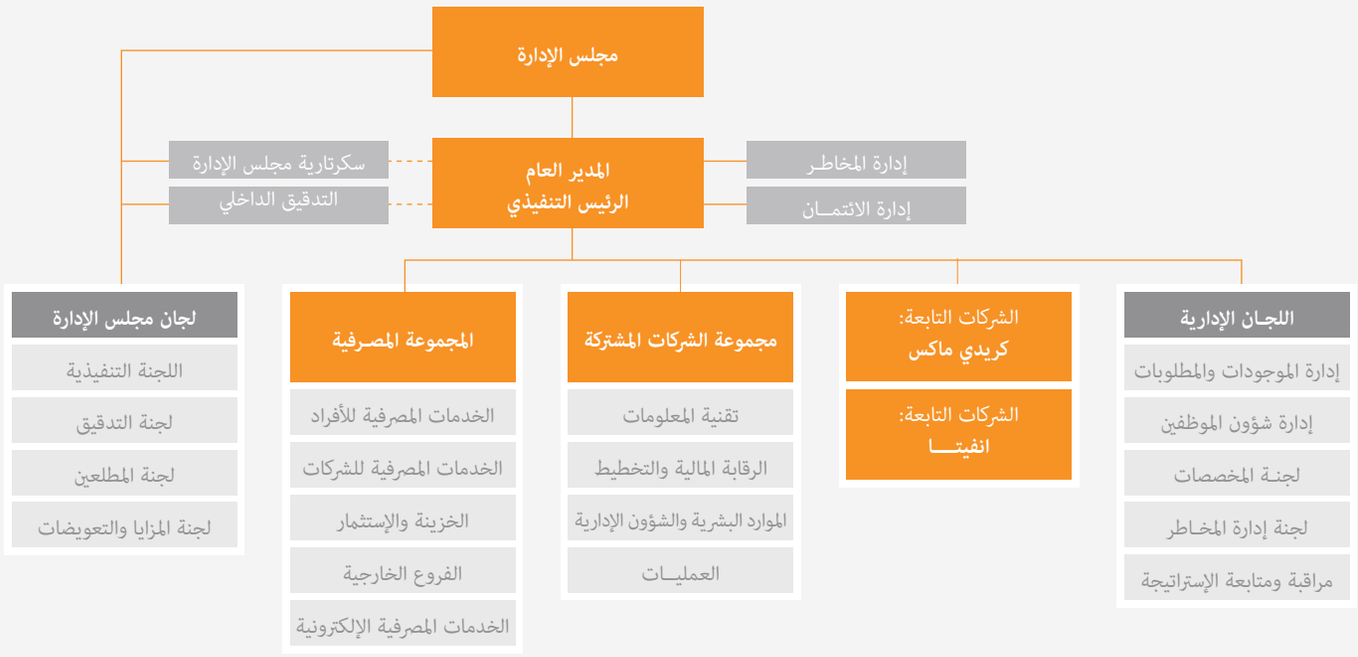

ملحوظة: تم إعـادة هيكـلة وحـدة تطـوير الأعمـال بتوزيع مهامهـا ومسئولياتهـا على الأقسـام الأخـرى في البنـك.

الإلتزام ومكافحة غسيل الأموال

يشكل الإلتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية أهمية كبرى. ولذا فقد عين البنك وحدة خاصة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. وتعتبر قضية غسيل الأموال أحد أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الإلتزام بجانب أحكام مراقبة الشركات ومعايير الافصاح عن المعلومات واتباع أفضل الممارسات واجتناب تضارب المصالح. ووضع البنك دليل للتعرف على عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال ممارسات العملاء، ومن المبادرات التي قام بها البنك إستحداث نظام آلي مبني على قياس المخاطر لمراقبة العمليات والتأكد من مطابقتها لقوانين بنك البحرين المركزي لمكافحة غسيل الأموال. كما يقيم البنك لموظفيه برامج توعية دورية بهذا الشأن وتعيين ضابط مسئول للإبلاغ عن شبهات لعمليات غسيل الأموال التي يتم كشفها. وبالاضافة الى ذلك فقد قام البنك باتخاذ عدة مبادرات إضافية من أجل تطبيق الأحكام والتوجيهات الصادرة من بنك البحرين المركزي في مجال مكافحة غسيل الأموال.

وتخضع المعايير والاجراءات التي يتبعها البنك في هذا الصدد الى تدقيق سنوي من قبل مقفي حسابات محايدين. وقد تم تعيين مسئولين في كل من فروع البنك في دولة الكويت وجمهورية الهند وفي شركته التابعة (كريدي مكس) للتأكد من الالتزام بالأحكام والتوجيهات الصادرة من الجهات الرسمية المحلية بالآضافة الى تغطية الحد الأدنى من اللالتزام بالأحكام والتوجيهات الصادرة من بنك البحرين المركزي.

وانطلاقا من إلتزام البنك بالتصدي لعمليات غسيل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من بنك البحرين المركزي بشأن غسيل الأموال، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) – وهي منظمة عالمية لمكافحة غسيل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك أدى تقييم الخدمة (Customer Due Diligence for Banks) ومع المعايير الدولية للممارسات المثلى.

وقد إضطر البنك لدفع غرامة مالية لبنك البحرين المركزي بسبب عدم تمكنه من تقديم الرد في الوقت المحدد على إستفسار فيما يتعلق بموضوع تركيب أجهزة خاصة لمكافحة الإحتيال وتزويد شبكة الصراف الآلي ATM بأجهزة المراقبة التلفزيونية CCTV. والواقع أن المشكلة هي أساساً ناجمة عن تأخر سببه طرف ثالث وقد تمّت تسوية كافة المسائل المتعلقة في هذا الصدد.

نظام تخصيص الأسهم لأجل الحوافز

كجزء من الحوافز والمكافآت التي يوفرها البنك لموظفيه، هو نظام تخصيص مقدار معين من أسهم البنك لعدد من الموظفين، حيث يقوم البنك نظريا بتخصيص هذا المقدار المعين من الأسهم باسم الموظف بالقيمة السوقية، مع تحديد مدة زمنية معينة لكل موظف الاحتفاظ بهذا التخصيص وبعد انقضاء هذه المدة يكون للموظف حرية الاختيار في التصرف في هذه الأسهم.

إستراتيجية الاتصال

يتخذ البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه وذلك حرصا منه على اتباع السنن والقوانين. فيعقد اجتماع الجمعية العمومية سنويا حيث يوفر رئيس المجلس وأعضاءه المعلومات الكافية للاجابة على جميع الأسئلة الطارئة. ويتم الاعلان عن المعلومات العامة عبر الصحف والنشرات المحلية و من خلال مقع البنك الألكتروني: www.bbkonline.com حيث تتواجد جميع التقارير السنوية الثلاثة الأخيرة بلاضافة الى النتائج المالية. والجدير بالذكر أن البنك قد أوجد موقع الكتروني داخلي للتواصل مع موظفي البنك في الشئون الداخلية.

استثمارات البنك الأخرى

الشركة	النسبة المئوية
سكنا لحلول اسكانية متكاملة	٥٠,٠٠٪
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	٢٠,٢٥٪
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	٨,٠٠٪
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	٦,٨٣٪
شركة البحرين للاتصالات السلكية والاسلكية (بتلكو)	٢,٤٠٪

المكاتب والفروع الدولية والشركات الفرعية

الفـرع الرئيسي
٤٣ شارع الحكومة
ص ب ٥٩٧ – المنامة، مملكة البحرين
هاتف: ٨٨ ٣٣ ٢٢ ٩٧٣+
فاكس: ٢٢ ٩٨ ٢٢ ٩٧٣+
البرق: BAHKUBANK. تلكس: ٨٩١٩BN . سوفت: BBKUBHBM
www.bbkonline.com

فرع دولة الكويت
شارع أحمد الجابر
ص ب ٢٤٣٩٦
١٣١٠٤ الصفاة، دولة الكويت

فرع مدينة مومباي
ص ب ١١٦٩٦جولي ميكرز شامبرز، ٢٢٥ ناريمان بوينت
مومباي ٤٠٠٠٢١، جمهورية الهند
هاتف: ٣٦٩٨ ٢٨٢ ٩١٢٢+
فاكس: ١٤١٦ ٢٨٤ / ٤٤٥٨ ٢٠٤ ٩١٢٢+

فرع مدينة حيدراباد
٥٥٠-٣-٦ ال بي باهاون, سماجي جودا, حيدراباد ٥٠٠٤٨٢
هاتف: ٨٢١٩ ٣٣٩ ٩١٤٠+
فاكس: ٥٩٧٧ ٣٣٧ ٩١٤٠+

المكتب التمثيلي، إمارة دبي
برج الخور, مكتب رقم A١٨
ص ب ٣١١١٥, إمارة دبي
الإمارات العربية المتحدة

الشركات التابعة

كريدي مكس – مملكة البحرين
بناية الهداية (١)، ٤٩ شارع الحكومة
ص.ب ٥٣٥٠ - المنـامة، مملكة البحرين
هاتف: ٢٠٧ ٢٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ١٩٣ ٢١٤ ١٧ ٩٧٣+
www.credimax.com.bh

انفيتا - مملكة البحرين
بناية مواقف السيارات – الطابق الأول
المنامة, مملكة البحرين
هاتف: ٥٠٦٠٠٠ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٢٣١ ٩١٩ ١٧ ٩٧٣+
www.invita.com.bh

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة بي.بي.كي ش.م.ب.(البنك) والشركات التابعة له (المجموعة) والتي تشمل الميزانية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، والقوائم الموحدة للدخل والتغيرات في الحقوق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤلية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هو من مسئولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواءً نتيجة إختلاس أو خطأ وإختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وإعداد تقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤلية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات المبادئ الأخلاقية المعنية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقدير المدققين، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للقوائم المالية الموحدة، سواءً نتيجة أختلاس أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المدقق في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعاليه نظام الرقابة الداخلية للبنك. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أمور تنظيميه أخرى

كما نؤكد إن البنك، في رأينا، يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد، وأن البنك قد التزم بأحكام ترخيصه المصرفي.

٤.فبراير ٢٠٠٧
المنامة، مملكة البحرين

البيـــانات الماليـــة الموحـــدة